الأمم المتحدة

A/55/PV.63

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٦٣**
الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

تقرير اللجنة التحضيرية (A/55/43 (Parts I and II))

تقرير الأمين العام (A/55/429)

مشروع قرار (A/55/L.34)

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يتجلى في القانون الذي تستمد منه جميع قوانيننا الإعراب عن التزام الفلبين إزاء أطفالنا، وتفانيها في تعزيز رفاه الطفل ونمائه، والأهمية التي توليها لهذا الموضوع. إذ يتضمن دستورنا أمرا موجها إلى الدولة بأن تدافع عن حقوق الطفل، بدءا من الحق في المساعدة، بما فيها الرعاية والتغذية المناسبتين، إلى حق التمتع بحماية خاصة من جميع أشكال الإهمال والإيذاء والقسوة والاستغلال وغيرها من الأوضاع الضارة بنمائه. فهذا نص من نصوص قانون الفلبين وسياستها، وقد اكتسب معنى جديدا لدى توقيعنا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وتصديقنا الفوري عليها من الجهات التشريعية.

بيد أننا إذ نقف على أعتاب نمو عالمي وتقدم تكنولوجي لم يسبق لهما مثيل لا نزال نواجه شبح الأطفال المأساوي وهم يعانون آلاما لا سبيل إلى وصفها. فما زال الأطفال في مناطق الصراع يجندون ويلقى بهم في ساحات الوغى. وقد استخدمت أجسادهم الرقيقة ستارا للوقاية من الرصاص. وقتل الملايين منهم أو بترت أطرافهم أو فقدوا ذويهم من جراء الحرب والصراع. ويعاني الباقون منهم على قيد الحياة ندوبا نفسية عميقة. وما زال الأطفال يتعرضون لكافة أشكال الإساءة، من الاتجار إلى استغلالهم في العمل. وتنعكس في هذا الواقع صورة للتخاذل والإهمال والقسوة ليس فيها الكثير مما يشرّف جهودنا المبذولة لتزويدهم بالرعاية والحماية والنهوض بحياتهم.

وقد خطونا خطوة في الاتجاه الصحيح حين وقّع الكثيرون منا البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وحين وقّع رئيس جمهورية الفلبين هذين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-74837 (A)
0074837

البروتوكولين إبّان مؤتمر قمة الألفية، أكد بذلك مجددا التزامنا بحقوق الطفل. وترحب الفلبين بهذين البروتوكولين، لأنهما يتضمنان سياسات اعتمدها بلدي بالفعل، ومنها رفع السن الأدنى المشترط للتجنيد في الخدمة العسكرية إلى ١٨ عاما، فضلا عن منع اشتراك الأفراد دون سن ١٨ في الأعمال القتالية. يضاف إلى ذلك أننا قد أدرجنا انتهاكات حقوق الطفل في قائمة الجرائم، وذلك في سياق بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الإباحية.

وترى الفلبين أن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل فرصة هامة لنتدبر فيها الموقع الذي بلغناه في تحسين حياة الطفل وبناء مستقبل أفضل وأكثر إشراقا لأجله. وسوف نشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر فضلا عن مؤتمر المتابعة ذاته. ويحدونا الأمل في ألا تقتصر نتائج مؤتمر المتابعة على توفير توجيهات تسترشد بها السياسات، بل أن تتضمن أيضا مقترحات بإجراءات ملموسة تتخذ لإعداد عالم أفضل ولإتاحة مستقبل أكثر تفاؤلا لأطفالنا.

وتود الفلبين أن تقترح النظر في عناصر أخرى يتعين إدراجها، علاوة على العناصر المعروضة علينا بالفعل، في جدول أعمال مؤتمر المتابعة في غضون اجتماعاته التحضيرية. ونود أولا، أن تدرج مسألة الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة. ونرى أن الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة تتيح للطفل بداية موفقة في حياته. فالرعاية التي يتلقاها الطفل في سنوات عمره الأولى تلعب دورا حاسما في نمائه الكلي، وفي رفاهه كبالغ في المستقبل. ويجب أيضا أن ننظر جديا في ضرورة توفير حماية خاصة للطفل. فالحماية الخاصة تشكل جزءا حيويا من الجهود الرامية لدعم حقوق الطفل. ذلك أن من حقوق الطفل الأساسية البقاء والنماء والمشاركة؛ غير أنه لن يمارس هذه الحقوق ما لم يتمتع بالحماية من الإيذاء والاستغلال.

ويتعين علينا أيضا في دعمنا لحقوق الطفل أن نكفل الإصغاء لما يقول. وقد أصبحت مشاركة الأطفال في المسائل التي تؤثر عليهم تشكل بدرجة متزايدة اتجاها عاما في مجال حقوق الطفل. فعندما يتكون لدى الطفل وعي بمحنة غيره من الأطفال ومشكلاتهم، يصبح جزءا من الحل بدلا من أن يكون جزءا من المشكلة.

تولى الرئاسة السيد برادهان (بوتان)، نائب الرئيس.

والأطفال قريبون إلى قلب كل أسرة فلبينية وكل مجتمع فلبيني. فلنقم كلنا من أجلهم ومن أجل جميع الأطفال في هذا العالم بدعوة زعمائنا، الذين ما فتئوا يتشدقون يوما بعد يوم بأن أطفال اليوم هم قادة الغد، إلى التوقيع والمصادقة على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وعلى غيرهما من الصكوك الدولية التي تعد بتوفير عالم أفضل للأطفال كافة.

كذلك يجب أن نبدي ترحيبنا بالأنشطة الكثيرة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأن نقدم لها الدعم، فهي، كما جاء في تقرير الأمين العام، تخفف من معاناة الأطفال في كافة أرجاء العالم وتمد لهم يد العون وتبعث فيهم الأمل.

وما من شيء آخر نحققه في هذا العالم سيكون له معنى لو عجزنا عن رعاية أطفالنا والعناية بمستقبلهم. لذا يجب علينا أن نجدد بذل جهودنا ونضع حدا لجميع الأفعال اللاإنسانية التي لا تنم عن الضمير الحي ونبني عالما أفضل وأكثر إشراقا لأطفالنا.

السيد إنخسايخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من

أجل الطفل. ومن دواعي سروري، شأني في ذلك شأن الكثيرين غيري، أن ألاحظ أن أعمالا تحضيرية ذات شأن تسير على قدم وساق على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وكما يتبين من التقرير، تضطلع اللجنة التحضيرية بنجاح بالوظائف الهامة المسندة إليها، ولا سيما في إعداد مشروع وثيقة ختامية للدورة الاستثنائية.

وقد تمخض النداء الذي وجهه زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ بتوفير مستقبل أفضل لكل طفل عن اعتماد وثيقتين رئيسيتين، هما: الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة العمل لتنفيذ هذا الإعلان. وقد حظي هذا النداء بقبول عالمي، واتخذت التدابير ذات الصلة لتنفيذه في أرجاء المعمورة.

ومع ذلك، تشير التقارير في الآونة الأخيرة إلى أنه، بالرغم من تلك الإنجازات، ثمة تفاوت في التقدم المحرز في مختلف المناطق وباختلاف البلدان.

وهكذا، يذكر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ أن هناك اليوم حوالي ٩٠ مليون طفل خارج المدارس على مستوى المرحلة الابتدائية، وأن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون يوميا نتيجة أسباب يمكن منعها أساسا. ولذا، ينبغي ألا يكون ثمة شك في أن الالتزام المتجدد وتعريف مجالات محددة للعمل في المستقبل، هما معا التحديان الأساسيان في العقد المقبل.

وإذ ندخل جميعا الألفية الجديدة، يتعين علينا أن نحدد بصورة مشتركة الأساليب الأكثر فعالية لتهيئة الظروف المناسبة لحماية أطفالنا وتنميتهم. وعلينا أن نعيد تحديث أهداف مؤتمر القمة العالمي والحفاظ على إنجازاته. وأهم من ذلك، ينبغي تضييق الهوة بين الحقوق القانونية للأطفال وحقوقهم الفعلية على صعيد الممارسة، توطئة لإزالة تلك الهوة. ولضمان ذلك، وكما أشير في مناقشات اللجنة التحضيرية عن حق، يتعين على جميع البلدان أن تعتمد السياسات المناسبة، والميزانيات والإصلاحات المؤسسية. ووفد بلدي يشاطر تماما الرأي القائل إن جدول الأعمال بشأن الأطفال الذي سيعتمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ينبغي أن يكون إبداعيا ومحددا وعملي المنحى. ومنغوليا من جهتها، سوف تستمر في بذل جهودها بغية كفالة التنمية الشاملة للأطفال والمشاركة بنشاط في هذا الجهد العالمي وتقديم إسهامها الخاص في إطاره.

والمواضيع المتعلقة بالأطفال، وبتنميتهم وحماية وتعزيز حقوقهم تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، حيث يشكل الأطفال والشباب أغلبية ساحقة من السكان. وعلى مدى السنوات الماضية، بذلت حكومة منغوليا جهودا حثيثة للتأكد من حصول جميع الأطفال على الخدمات الصحية والتعليم بشكل أوسع نطاقا، وحشد الموارد من أجل التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية حقوق الطفل وأهداف مؤتمر القمة العالمي.

ولقد تحقق الكثير في إطار البرنامج الوطني للعمل من أجل تنمية الأطفال، الذي اعتمد عام ١٩٩٣. وبغية استرعاء انتباه المجتمع الدولي وجذب جهوده إلى القضايا المتعلقة بالطفل، نظم في عام ١٩٩٥ مؤتمر القمة الوطني لحماية الطفل وتنميته. وبينما كان عام ١٩٩٥ عاما وطنيا للأطفال، فقد أعلن عام ١٩٩٦ العام الوطني للتعليم، وخصص أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لأغراض التعليم وحدها. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، اعتمد قانون حماية حقوق الطفل. ونتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة، انخفضت معدلات وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة بواقع ٣,٥ مرة و ٢,٧ مرة على التوالي، مقارنة بعدد الوفيات في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧.

ولكن، علينا أن نقر بأننا بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد والعمل المتضافر على المستوى الوطني بغية تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي. وإذ لا يزال بلدي يعاني من صعوبات في هذه المرحلة الانتقالية، فإن تزايد عدد أطفال الشوارع والأطفال الذين يتسربون من المدارس يثير قلقا بالغا. ولا تزال وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة مرتفعة. ولذلك، وفقا للأرقام المستمدة من مكتب الإحصاء الوطني، فإن معدل وفيات المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة في عام ١٩٩٨، كانت ٣٥,٤ و ٤٧,٨ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية، على التوالي. وعلاوة على ذلك، كان علينا أن نواجه الآفات الاجتماعية الجديدة كالانتحار، خاصة بين المراهقين، والبغاء، وإدمان الكحول والتبغ، بغية أن نعالج معالجة شاملة القضايا المعقدة التي تواجه الأطفال اليوم.

إن قانون العمل يحدد السن الأدنى للعمل وساعات العمل القصوى بالنسبة للجميع. ولا يجوز للأطفال دون سن السادسة عشرة أن يعملوا. وأولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما يحظر عليهم القيام بأعمال شاقة أو العمل في المناطق الخطرة كالمناجم. ولكن وفقا لاستطلاع أخير، فإن عمل الأطفال يصبح موضوعا يتطلب من الدولة سياسة متناسقة ورقابة وإطارا قانونيا محسنا وتدابير وقائية عملية. ومن أحدث الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في هذا المجال، أود أن لأشدد على مصادقة برلمان منغوليا مؤخرا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وحكومة منغوليا، في إطار جهودها لضمان حياة أفضل للأجيال المقبلة، تنشط في التعاون مع منظمات دولية، ومع الدول الأخرى الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، ومن بينها، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تضطلع بدور أساسي. وتعمل هذه المنظمة بالتعاون الوثيق مع نظرائها على الصعيد الوطني، ومع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة – مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية – والمنظمات غير الحكومية، بغية تقديم خدمات للمجتمعات المحلية في مجال الرعاية الصحية الأساسية، والتغذية، والتعليم الأساسي، ورفاه الطفل والأسرة، والمياه الصالحة للشرب والتصحاح. ولذا، فإن البرنامج القطري الحالي بين منغوليا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠١، يشتمل على ١٢ مشروعا قيد التنفيذ تتعلق بصحة الأطفال والتغذية. ويسرني أن أنوه بالزيارة التي قامت بها السيدة بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى منغوليا في العام الماضي، والتي كانت فرصة مهمة لتوسيع آفاق التعاون مع المنظمة. وبعد وقت قصير من زيارتها، تم استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري. وقد تركزت التوصيات على أهمية كفالة التنفيذ المتكامل للعديد من البرامج والمشاريع الجارية والتفاعل بين المنظمات المختلفة التي تعمل من أجل الأطفال.

وأود أن أبلغ الجمعية أن عام ٢٠٠٠ سيحتفل به في منغوليا باعتباره العام الوطني لتنمية الطفل. وهذا برهان على الالتزام السياسي القوي لمنغوليا بتحسين حالة الأطفال. وفي إطار هذا العام، يجري الآن استعراض وطني للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لكي نحدد توصيات محددة للمستقبل، بما في ذلك إعداد برنامج العمل الوطني التالي لتنمية الأطفال حتى عام ٢٠١٠. وسينفذ هذا البرنامج تمشيا مع الاستعدادات العالمية الجارية لانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم وفدي لمشروع القرار المعروض علينا ونعيد التأكيد على تصميمنا على المشاركة بنشاط في هذه العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية التي تعقد في العام المقبل.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره عن حالة الاستعدادات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في عام ٢٠٠١، لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال.

وبالنيابة عن وفد باكستان، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيسة اللجنة التحضيرية، السفيرة باتريشيا دورانت، ممثلة جامايكا، على قيادتها الفعالة للعمل الذي يقوم به المكتب واللجنة. ونحن على ثقة أن التزامها الشخصي بقضية الأطفال سيؤدي إلى نجاح رائع للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وباعتبار باكستان أحد البلدان التي طرحت فكرة مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال، الذي انعقد في عام ١٩٩٠، فإن لديها التزاما راسخا بتنفيذ أهداف خطة العمل المعتمدة في مؤتمر القمة، بصورة فعالة. ونعتقد أن الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠١ ستهيئ لنا الفرصة لحفز الالتزام السياسي بتنفيذ جدول الأعمال غير المستكمل لمؤتمر القمة.

وكان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل مفيدا في وضع قضايا الأطفال في محور الأنشطة الإنمائية للمجتمع الدولي. ولقد نصت خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة على أهداف محددة وقابلة للقياس ليتم تحقيقها خلال عقد من الزمن. وبالرغم من النقص الواضح، إلا أن التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف كان مشجعا. وفي مجالات معينة، تم قطع خطوات واسعة في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

والتصديق شبه الجماعي على اتفاقية حقوق الطفل كان عاملا هاما في تحقيق هذه الأهداف. واضطلعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بدور مركزي في دعم جهود الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطط عملها. كذلك أسهمت وكالات ومنظمات غير حكومية أخرى في تشجيع رفاهة الأطفال. ونود الإعراب عن تقديرنا لجهودها في هذا الخصوص.

وعقب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وضعت باكستان خطة عمل وطنية بأهداف لعام ٢٠٠٠. ولقد قطعت خطوات كبيرة للأمام في تحقيق هذه الأهداف والمقاصد. إلا أن المزيد من العمل مطلوب في مجالات التغذية على نحو أفضل، والتعليم الأساسي، والتعليم للأطفال الإناث.

وتلتزم الحكومة الحالية التزاما قويا ليس بتحقيق أهداف مؤتمر القمة فحسب ولكن أيضا بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل نصا وروحا. كذلك استهل رئيس الحكومة خطة عمل وطنية للقضاء على العمالة الاستغلالية للطفل. ويتم تطوير نظام العدالة للأحداث من أجل ضمان حقوق وامتيازات الأطفال.

ومثل باكستان، قامت بلدان نامية عديدة بمبادرات رئيسية لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ورغم ذلك، كان معدل التقدم متفاوتا. وأحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم هو الحاجة إلى إزالة التفاوتات الكبيرة في ظروف ونوعية المعيشة المتاحة لأطفال مناطق العالم المختلفة. ففي بعض بلدان أفريقيا، ارتفع معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلث عن المعدلات المسجلة في بداية العقد الماضي. وتمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا معا ثلاثة أرباع جميع وفيات الأطفال التي تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

وترتبط أهداف تنمية الأطفال ارتباطا وثيقا بتحقيق أهداف التنمية الإجمالية. وهناك إدراك واسع النطاق بأن التقدم في ذلك المجال كان غير مشجع. وبالرغم من وجود ثروة لا مثيل لها في الاقتصاد العالمي، يكافح أكثر من ٦٠٠ مليون طفل من أجل البقاء بأقل من دولار في اليوم. وفي ٨٠

بلدا تقريبا، يقل دخل الفرد اليوم عما كان عليه قبل عقد من الزمن.

علاوة على ذلك، انتقص عبء الدين الخارجي الثقيل بشكل خطير من قدرة البلدان النامية على تخصيص موارد كافية لتحقيق أهداف وأغراض مؤتمر القمة. وفي البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، تقل فرص وصول الأطفال إلى سن الخامسة على الأرجح عشر مرات عما هي عليه في البلدان الثرية.

ولقد أصبح التوصل إلى الأهداف الشاملة للأطفال حتى أكثر صعوبة بسبب مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية الآخذة في التدني. وبدون تخفيف عبء الدين وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية فإن الاحتمال ضئيل في إمكان التنفيذ الكامل للسياسات الوطنية أو إمكان تحقيق أهداف مؤتمر القمة أي وقت في المستقبل القريب. وإننا نقدر الجهود التي تبذل لتوفير بعض الإغاثة للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين. ومع ذلك يبدو أن البلدان النامية لن تتمكن من تخصيص موارد كافية لحل المشكلات التي يواجهها الأطفال إلا بتخفيف الديون وإلغائها على نطاق كبير. علاوة على ذلك، توجد حاجة ماسة لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية. وينبغي أيضا على الدورة الخاصة أن تتناول الآثار السلبية للعولمة، والتفاوتات المتزايدة في الدخل، وتزايد تهميش البلدان النامية.

وينبغي أن يضم جدول الأعمال المقبل للأطفال ما لم يتم إنجازه من جدول أعمال مؤتمر القمة. ويتعين أن يسبق البداية الجيدة للحياة انخفاض كبير في معدلات وفيات الأطفال. كما يجب متابعة هدف التعليم الجيد بموازاة هدف ضمان إمكانية حصول الجميع على التعليم. وهناك حاجة إلى توفير الفرص للمراهقين حتى يستغلوا طاقاتهم الكامنة بشكل كامل. ولكن لا يمكن الاستهانة بالدور الحاسم للإرشاد الأبوي والأسرة في التنمية السليمة للمراهقين والأطفال. وفي هذا الإطار، يتعين احترام القيم الثقافية والاجتماعية.

ونحن نقدر أهمية بناء شراكات مع منظمات غير حكومية وأطراف أخرى وثيقة الصلة. ويستحق اقتراح عقد اجتماع أو منتدى خاص حول حقوق الطفل اهتماما جادا. وبالنسبة لتوقيت المنتدى، ينبغي عقده قبل الدورة الخاصة بثلاثة أشهر على الأقل. ومن شأن ذلك أن يمكّن اللجنة التحضيرية من الاستفادة من الاقتراحات التي سيقدمها المنتدى.

وعلى المستوى الوطني، أنشأنا لجنة وطنية للتوجيه من أجل تنسيق الاستعدادات الوطنية للدورة الخاصة، وكذلك للاستعراض الوطني في نهاية العقد. ونأمل أن يتم إنجاز تقرير الاستعراض الوطني في نهاية العقد بحلول نهاية هذا العام.

ولقد أطلقت الحكومة الحالية أيضا حملة رئيسية لزيادة الوعي بخصوص الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتم أيضا وضع خطة لمشاركة الأطفال والشباب في جميع الأحداث الوطنية مع المنظمات وثيقة الصلة. وينظر أيضا بجدية في اقتراح لعقد اجتماع للخبراء من بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي حول موضوع الطفلة خلال الربع الأول من العام القادم. ويتم بحث الأساليب لترتيب هذا الاجتماع مع اليونيسيف.

وتملك الاستعدادات الشاملة مفتاح نجاح الدورة الخاصة. وإننا نشكر حكومة كندا على استضافة المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتضررين من الحروب في أيلول/سبتمبر الماضي وجميع الحكومات الأخرى التي تهيئ، أو تخطط لتنظيم اجتماعات إقليمية أو عالمية للتحضير لدورة

الجمعية العامة الاستثنائية. وسوف تقدم لنا الاجتماعات العالمية والإقليمية الإسهامات اللازمة المطلوبة لتحديد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من العمل لتنفيذ خطة العمل.

إلا أن التحدي الأكبر هو ترجمة الوثائق التي تعتمدها هذه الاجتماعات إلى أفعال. وسوف يقاس نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية بتأثيرها على إعادة تنشيط الجهود الدولية لتشجيع تنفيذ خطة العمل. وإننا نحث المجتمع الدولي على بناء شراكة جديدة لتوفير الإرادة السياسية وقوة الدفع اللازمتين لإنقاذ أطفالنا من بلاء الجوع، والحرب، والموت، والمرض، والاستغلال. وفي عالم يشهد رخاء اقتصاديا لم يسبق له مثيل، ليس من المعقول أن يعاني عدد كبير من الأطفال بهذه الدرجة الخطيرة. وينبغي أن نبذل كل جهد لإنقاذ أطفالنا.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إن البند الذي نناقشه اليوم، ”عقد دورة استثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل“ له أهمية جوهرية ضمن المسائل التي تهم العالم أجمع.

وبلادي، بتصديقها على اتفاقية حقوق الطفل في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠، بينت مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لنا، وبرهنت على التزامها بقضية تعزيز وحماية حقوق الطفل.

وفي ضوء الاتفاقية وخطة العمل للسنوات العشر، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، اعتمدت بوركينا فاسو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ خطة عمل وطنية للطفل، أوكل تنفيذها ومتابعتها وتقييمها للجنة وطنية.

وفضلا عن ذلك، اعتمدت كذلك تدابير تشريعية أخرى عديدة، وجرى ذلك دائما انطلاقا من الاهتمام بكفالة رفاه أطفالنا على وجه أفضل. وعلى سبيل المثال، فإن القوانين المتعلقة بالشخص والأسرة، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ حددت المساواة بين جميع الأطفال بغض النظر عن مكان ولادتهم مبدأ أساسيا لها. وجعلت كذلك تسجيل الطفل في مكتب التسجيل إلزاميا أثناء الشهرين الأولين من حياته، لكي تكون له هوية في نظر الدولة. وبمقتضى القوانين الجنائية الجديدة، المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والمعلنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإنه بالإضافة إلى الجرائم القديمة ضد الأحداث، مثل الخطف أو قتل الأطفال، تصنف الآن أيضا كجرائم بعض الممارسات التقليدية التي تعتبر ضارة، مثل الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، جرى إنشاء منطقة للأطفال في واغادوغو، ويجري النظام التعليمي في بوركينا فاسو تجارب متزايدة تتعلق بإنشاء فروع للمدارس.

وكما نرى، فرغم أنه قد جرى إنجاز الكثير أثناء السنوات القليلة الماضية من أجل تحسين الوضع القانوني والاجتماعي للأطفال وحالتهم، فمن المؤسف القول إنه ما زال هناك الكثير من الأطفال في بوركينا فاسو يواجهون مشاكل تتعلق بالصحة وسوء التغذية ولا يلتحقون بالمدارس، وكل هذا يمنعهم من تطوير قدراتهم على الوجه الأكمل. وهذا يشكل تحديات وعقبات واقعية تعوق تنميتنا على نحو خطير.

ولا يقتصر الأمر على هذه الآثار السلبية، بل يجب أن نضيف إليها العواقب الوخيمة لمرض الإيدز، فضلا عن انتشار الصراعات المسلحة، التي يشكل الأطفال، وهم أكثر المجموعات ضعفا، أول ضحاياها.

ولكي نتغلب على جميع هذه العقبات الرئيسية، ولكي ننفذ حقوق الطفل، يجب على جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أن تواصل إصلاحاتها القانونية والسياسية والاقتصادية.

وعلى الصعيد القانوني، من المهم، كما جرى النص عليه في إعلان الألفية، أن تشجع هذه البلدان التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، فضلا عن بروتوكوليها الاختياريين بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وأن تنفذها تنفيذا شاملا، إن لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن.

ومن الناحيتين السياسية والاقتصادية، يجب أن تؤكد سياسات التنمية واستراتيجياتها – ويمكن أن يتصدر ذلك أولوياتها – إلحاق الأطفال بالمدارس وضمان التعليم الابتدائي الأساسي لكل طفل. ويقدر حاليا أن حوالي ١٠٠ مليون طفل في العالم لا يلتحقون بمدارس. ولا يمكن تحمل ذلك، ومن الصعب فهمه. ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة. ويجب تصحيح هذه الحالة بسرعة في السنوات القادمة، إذا كان لنا أن نتجنب انهيارا اجتماعيا واسع النطاق.

ولقد آن الأوان لكي نكف عن اعتبار التعليم شيئا عقيما أو غير منتج، بل يجب أن نعترف به كاستثمار حقيقي. ونوعية مواردنا البشرية هي العامل الأساسي الذي تعتمد عليه التنمية برمتها، وهذه الموارد البشرية نتاج نظامنا التعليمي. ولهذا يجب أن ندرك الحاجة الملحة إلى توجيه الموارد المالية إلى التعليم – وهذا أمر يجب أن يوافق عليه شركاؤنا في التنمية.

وفي هذا الصدد، يجب أن ندرك الإسهام الإيجابي الذي تقدمه بعض البلدان – بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي وكندا – مع بعض المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في اهتمامها برفاه الطفل، وبخاصة في أفريقيا. ويشعر بالامتنان العظيم لهذه الجهود جميع المنتفعين بها. ويكفي أن أذكر البلدان التي تواجه الحروب – بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغيرها – لكي نرى مدى ما تفعله اليونيسيف من أجل تقديم المعونة الإنسانية إلى الأطفال. وفي بعض الكوارث الطبيعية – مثلما حدث في موزامبيق أو مدغشقر في العام الماضي – ذهبت اليونيسيف مرة أخرى إلى هناك وأعادت فتح المدارس.

ويقوم برنامج الأغذية العالمي أيضا بأنشطة عملية حيوية متنوعة، مثل تقديم ٣٧ مليون دولار للنهوض بالتعليم الأساسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبرنامج الأغذية العالمي، مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يساعد الآن ١٥ بلدا أفريقيا على تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس.

وتأمل بوركينا فاسو في أن يتخذ مؤتمر المتابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي سينعقد عام ٢٠٠١، قرارات هامة جدا من أجل دعم الأطفال في شكل خطة عمل للسنوات العشر المقبلة. فنتأكد من أن هذه القرارات كافية للتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا المجال من أنشطتنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مقدما اللجنة التحضيرية، فضلا عن اليونيسيف، على دعمها للكثير من الأنشطة الإقليمية التي تشكل جزءا من التحضير للدورة الاستثنائية، وعلى كل أعمال التنسيق والتنفيذ التي اضطلعا بها بغية توفير المعلومات عن تقدم عملية التحضير.

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل نقطة تحول في تاريخ التنمية الاجتماعية، كما أنه معلم بجميع المقاييس. فلم يضع المؤتمر أهدافا شاملة وهامة في مجال صحة الطفل ورفاهه فحسب، بل، وبعكس مشاريع إنمائية أخرى عديدة اضطلع بها المجتمع الدولي، جرى تحقيق هذه الأهداف. فخفضت معدلات وفيات الأطفال، إلى جانب التخفيف من المعاناة

غير الضرورية التي تسبب فيها مرض كان يمكن منعه، وجرى ذلك.

ولقد كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ذا أهمية حاسمة من عدة نواح ليس أقلها الاهتمام المركز الذي أولي وما زال يولى للاحتياجات الإنمائية للطفل والمسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي عن تلبية تلك الاحتياجات. ونحن نعرب عن تقديرنا المستمر للحكومات الست التي اتخذت زمام تلك المبادرة على ما أبدته من رؤية ثاقبة في الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة.

وفي السنوات التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، مر العالم بتغيرات حقيقية، وحقق أوجه تقدم كانت غير متوقعة إلى حد كبير وجاءت العولمة لتوفر الإطار اللازم للكثير من العلاقات الدولية، وترسخت الديمقراطية في بلدان عديدة، وأدت جوانب التقدم في تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة تقليص الحواجز بين الدول والشعوب. والواقع أن العقد المنصرم كان بالنسبة لبعض البلدان عقد رخاء وتقدم بصورة تجل عن الوصف. ومع ذلك، ظلت بعض الحقائق الواقعية سائدة اليوم كما كانت في أي وقت مضى. فما زال الأطفال أكثر أعضاء المجتمع ضعفا، وهم يتطلبون حمايتنا وتعضيدنا ودعمنا لهم. ولا يزال الفقر يشكل أكبر تحد نواجهه ونحن نسعى إلى تعزيز التنمية والرفاه وحماية الأطفال في كل أنحاء العالم. واسمحوا لي أن أذكر ما جاء على لسان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار في خطابه أمام مؤتمر القمة عندما قال ما يلي:

”يشكل الجوع والمرض والأمية واليأس سلسلة العناصر المخيفة المعادية للبشر.“ (SG/SM/4496)

وما زالت هذه العبارات وثيقة الصلة بما يجري اليوم.

وبينما نستعد لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، فإننا سنجدد التزاماتنا وستكون لدينا فرصة للنظر في الإجراءات التي سنتخذها خلال السنوات العشر المقبلة من أجل أطفالنا. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/429 بشأن حالة الأعمال التحضيرية التي تجري من أجل عقد تلك الدورة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسفيرة باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا ولجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جهودهم التي لا تكل.

وتؤيد إندونيسيا العمل الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية في إعداد مشروع وثيقة ختامية للدورة الاستثنائية، ونحن على ثقة من أن الاستراتيجيات التنفيذية ستعزز النهوض بأوضاع الأطفال وستؤدي إلى نتائج عملية وكبيرة. كما توافق إندونيسيا على أن برنامج العمل المستقبلي للأطفال ينبغي أن يسترشد بالحاجة إلى جعله مبتكرا وموجزا وعملي المنحى، من أجل تحقيق آثار إيجابية على حياة تلك الفئة الأكثر حرمانا.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أيضا أن ندرك، عند إعدادنا لتلك الوثيقة الختامية، الأهداف الأخرى العديدة التي حددت كمتابعة لنتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر بيجين ومؤتمر قمة الألفية، والمؤتمرات الدولية الأخرى. فقد تم تحديد أهداف للقضاء على الفقر وتوفير التعليم والأمن الغذائي تشمل مجالات أخرى، وهذه الأهداف ينبغي أن يمضي التفكير فيها وأن تحظى بالدعم في الدورة الاستثنائية القادمة. وفي هذا الصدد، نحن نتفق مع ما قاله الأمين العام في تقريره بشأن هذا البند عن ضرورة زيادة التركيز على مكافحة الأمراض التي تودي بحياة نسبة كبيرة من الأطفال.

وإذ نقترب من موعد انعقاد تلك الدورة الاستثنائية، فإن وفد بلادي يود أن يذكِّر بأن معدلات وفيات الأطفال ما زالت مرتفعة بدرجة غير مقبولة وأنه يلزم القيام بالكثير من الجهد في معالجة سوء التغذية ومعدل الوفيات بين الأمهات وحالة التعليم الأساسي. وهناك حاجة واضحة إلى زيادة تدخل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والحكومات في هذه المجالات. ولنتذكر أيضا أن تحسين صحة الأطفال وتغذيتهم يمثلان واجب ومهمة أساسيين من أجل التوصل إلى حلول نعتقد أنها سهلة المنال.

واسمحوا لي أيضا أن أعلِّق على التقدم الذي أحرز والذي أحدث بالفعل تغييرا كبيرا في حياة الكثيرين.ولقد أصبحت اتفاقية حقوق الطفل تحظى بقبول شبه عالمي، الأمر الذي يبين مدى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على رفاهة ومصالح الأطفال. وبالمثل، يبين اعتماد البروتوكولين الاختياريين الالتزام المتعاظم بجميع جوانب سلامة الطفل. وستتيح الدورة الاستثنائية فرصة أخرى لنا لكي نقيم الآثار الإيجابية للاتفاقية.

وفي السنوات التي أعقبت مباشرة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، حققت إندونيسيا تقدما كبيرا في تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وسجلت إنجازات كبيرة في مجال تحصين الأطفال وتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية المحسنة، والأهم من ذلك أن معدل الفقر في إندونيسيا قد انخفض وهو يواصل الانخفاض. ومع اقترابنا الآن من العيد العاشر لمؤتمر القمة ذلك، نجد أن الأزمة الاقتصادية قد قضت على الكثير من التقدم الذي كنا قد حققناه، وكان لها آثار واسعة على رفاه الأطفال في إندونيسيا.

ولقد كان لتلك الحالة تأثير خطير على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومن المؤكد أنه سيكون لها أثرها على تحقيق أهدافنا في المستقبل. ومع ذلك، أود أن أقول إن الإصلاح السياسي بعث أملا متجددا في حماية ونماء الطفل، وإن الحكومة لا تزال ملتزمة التزاما قويا ببذل قصارى جهدها في حدود ما تسمح به إمكانياتها.

وفي هذا الصدد، تضطلع إندونيسيا بتنفيذ برامج لمعالجة تلك الأوضاع التي يمكن اعتبارها حالات طوارئ من خلال شبكتها الخاصة بالسلامة الاجتماعية. ومع ذلك، ليس بوسعنا القيام بكل ما ينبغي لنا القيام به. ومن المهم جدا الحصول على المساعدة الدولية، وخصوصا من اليونيسيف، إذا أريد لنا أن نعزز قدرتنا الوطنية على الوفاء بأهداف مؤتمر القمة وأهداف الدورة الاستثنائية. وستواصل حكومة إندونيسيا العمل في حدود مواردها للوفاء بالتزاماتها الرسمية، ولدعم جهود المجتمع الدولي حيثما يكون ذلك ممكنا.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين القرار ٥٤/٩٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ”عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل“. وقد حدد هذا القرار موعد انعقاد تلك الدورة الاستثنائية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأنشأ في جملة أمور لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية للدورة الاستثنائية.

وقد لاحظ وفد بلادي مع الارتياح أنه تمشيا مع أحكام ذلك القرار، بدأت اللجنة التحضيرية عملها بعقد دورة تنظيمية بتاريخ ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ ودورة موضوعية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ويلاحظ وفد بلادي أيضا أن القرارات التي اتخذت في نهاية الدورة الموضوعية الأولى تناولت المسائل التالية ضمن

أمور أخرى: عقد دورتين موضوعيتين أخريين في عام ٢٠٠١ لتمكين اللجنة من تقديم المزيد من المدخلات إلى العملية التحضيرية؛ ومشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية؛ وعقد الدورة الاستثنائية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهذه كلها قرارات هامة من شأنها، في رأي الوفد النيجيري، أن تسهل كثيرا عقد الدورة الاستثنائية.

ولذلك نثني على اللجنة التحضيرية للعمل الممتاز الذي قامت به حتى الآن، ونحن واثقون بأن الدول الأعضاء ستواصل المشاركة النشطة في أعمال اللجنة عندما تبدأ تنفيذ الجزء المتبقي من برنامج عملها. وفي هذا الصدد، نشيد بالمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، وسائر موظفي المنظمة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على دورهم الممتاز في الأعمال التحضيرية المستمرة الرامية إلى ضمان نجاح الدورة الاستثنائية. ونحن نحثهم على ألا يكلوا في بذل تلك الجهود.

إن الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية هيأت للدول الأعضاء فرصة طيبة لإعادة تأكيد عزمها على إيلاء أقصى أولوية لحقوق الطفل، على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. وهيأت للدول الأعضاء أيضا الفرصة لاتخاذ إجراءات مستقبلية من أجل الطفل تقوم على الالتزامات التي قطعها زعماء العالم خلال مؤتمر القمة العالمي. ومما لا شك فيه أن مسائل جديدة تتعلق بالطفل آخذة في الظهور في القرن الجديد، وهي مسائل لم تكن متصورة قبل عشر سنوات.

إن التحديات الكبرى التي ظهرت ولا تزال تعوق حقوق ورفاه الطفل تتضمن الفقر المتزايد وعدم المساواة؛ وانتشار الصراعات وما يترتب على ذلك من انتشار لأعمال العنف؛ وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واستمرار وجود التمييز، وعلى وجه الخصوص ضد البنات. ويقال إن ٣,٨ مليون طفل ماتوا بسبب الإيدز، بينما هناك ١٣ مليون طفل آخرين أصبحوا أيتاما نتيجة المرض – وقد يصل العدد إلى ٤٠ مليونا قبل نهاية العقد. والمرض يدمر الأسر ويمزق نسيج المجتمع. وهو يصيب أكثر قطاعات الأعمار إنتاجا، الأمر الذي يربك قطاعات الاقتصاد الحيوية. وليس هناك شك في أن العمل القوي الفعال سيكون مطلوبا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في التعامل مع هذه المسائل، إذا ما كان لأهداف ومقاصد الإعلان المعتمد في عام ١٩٩٠ أن تتحقق تماما.

والأطفال في البلدان النامية هم أكثر القطاعات تضررا بالتحديات التي تفرضها المسائل التي ظهرت منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. وفي هذا الصدد، فإن الدعوة التي تضمنها القرار ٢١٧/٤٥، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، من أجل التضامن الدولي لدعم البلدان النامية في سعيها لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي بحاجة إلى أن تنفذها الدول الأعضاء تنفيذا تاما.

وهناك مجال حيوي الدورة الاستثنائية بحاجة إلى التصدي له هو مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. ومما يدعو للاطمئنان أن مجلس الأمن جعل المشاكل الناجمة عن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة قيد نظره. إلا أننا نعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يكون أكثر قوة عند تقديمه إلى العدالة كل الذين يرتكبون جرائم حرب، ولا سيما الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، الأمر الذي سيكون دون شك رادعا لكل من يفكر في ارتكاب تلك الجرائم البشعة. ومن المهم بالمثل التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأطفال لغرض الرق والدعارة. وينبغي اعتماد تدابير على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لردع المتجرين وذلك بضمان أن تأتي العقوبات انعكاسا لفداحة الجرم.

وبصرف النظر عن المصاعب التي تفرضها التحديات الكبرى، أحرزت البلدان النامية بعض التقدم الملحوظ فيما يتعلق بحالة أطفال العالم. وفي عام ١٩٩٢، اعتمدت نيجيريا خطة عمل وطنية لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. وتستهدف خطة العمل الوطنية، من بين جملة أمور، اتخاذ مبادرات جديدة في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه، والتصحاح البيئي، والتعليم. وخطة العمل أصبحت منذ ذلك الوقت نموذجا للتعاون مع الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة، مثل اليونيسيف.

والحكومات النيجيرية المتعاقبة اتخذت أيضا على مر السنين خطوات جريئة نحو المزيد من تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي. وتلك الخطوات تتضمن إعادة دعم القطاع الاجتماعي عن طريق عدد من البرامج والمشاريع المحددة للمرأة والطفل؛ واستضافة مؤتمر عالمي معني بمبادرة الملاريا الرجعية – وهو مرض مسؤول عن موت أعداد كبيرة من الأطفال كل عام – وعلى الأخص في أفريقيا؛ واعتماد برنامج قوي لتخفيف حدة الفقر؛ وتعزيز نشط للمساواة بين الجنسين والعلاقات الإيجابية بين الجنسين؛ وإنشاء فرق عمل وطنية وعلى مستوى الولايات معنية بالبنات؛ والتزام بالقضاء على شلل الأطفال.

ولم تستنفد تلك الجهود، وإنما تكملها الإجراءات التي اتخذت منذ صدقت نيجيريا على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١. وتلك الإجراءات تتضمن إنشاء آليات مؤسسية معترف بها؛ وإطار لدراسة المسائل المتعلقة بالطفل بصورة وافية؛ وإنشاء لجان لتنفيذ ورصد حقوق الطفل على المستوى الوطني ومستوى الولايات؛ ووضع إطار قانوني لحماية الطفل؛ وإعادة بدء برنامج وطني معني بالتحصين على مستوى الدولة؛ ودعم إمكانية المنظمات غير الحكومية والمجتمع؛ والتوقيع على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، وهما البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة والبروتوكول المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وقد بدأت الحكومة الحالية مؤخرا تنفيذ البرنامج الشامل للتعليم الأساسي والانبعاث الوطني، الذي يرمي إلى تحسين معيشة الطفل النيجيري وتوجيهه لإعادة بناء الدولة وللتنمية.

وبالإضافة إلى تقييم منجزات أهداف الإعلان الذي اعتمده زعماء العالم في عام ١٩٩٠، يعتقد وفد بلدي أن الدورة الاستثنائية ستوفر لنا جميعا فرصة للقيام بالعمل الذي لم ينته بعد المتعلق بأطفال العالم. وسيمكننا أيضا من الاستفادة من الدروس التي استخلصناها في العقد الماضي. وينبغي التذكير بأن رؤساء الدول أو الحكومات اتفقوا في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر على أنه بحلول عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون الصبيان والبنات، على حد سواء، قادرين على إكمال التعليم الابتدائي وينبغي أن يكون لهم حق الحصول بالتساوي على التعليم بكافة مستوياته. وقد عزموا أيضا على أن يخفضوا، بحلول ذلك الموعد، وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع المعدل الحالي، وخفض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بمقدار الثلثين.

ولذلك ينبغي للدورة الاستثنائية أن تتوجه نحو وضع أهداف جريئة، واستكمال أهداف وتحديد استراتيجيات بغية توجيه التعاون الدولي والعمل القطري فيما يتعلق بالطفل. ونأمل أن تتضمن وثيقة النتائج إعلانا سياسيا يؤكد مجددا الالتزامات التي قطعت خلال مؤتمر القمة العالمي للطفل. وينبغي أن يكون الإعلان محددا وعمليا. وينبغي أن تعكس الوثيقة التقدم المحرز حتى الآن بشأن بقاء الطفل وحمايته وتنميته. وينبغي أن تتصدى أيضا للعقبات التي حالت دون التحقيق الكامل لأهداف مؤتمر القمة العالمي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب على الدورة الاستثنائية أن تؤدي قبل كل شي، إلى التعبئة المعززة للموارد – البشرية،

والمالية والتكنولوجية – لتنمية الطفل، وينبغي أن تدعو العناصر الفاعلة والهامة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، إلى الإسهام بنشاط في تنفيذ الأهداف التي يمكن تحديدها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): قبل عشر سنوات التقى قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للطفل والتزموا معا بتحقيق مستقبل أفضل للطفل. والآن، ونحن نستعد لمتابعة مؤتمر القمة، نتذكر جيم غرانت، الرجل الذي تصور وصمم ما كان مؤتمر قمة عالميا رائدا لمنظومة الأمم المتحدة. وجرى تنفيذ العديد من البرامج الهامة في العقد الماضي بفضل رؤياه وبراعته في العمل.

وقد تحقق على مدى السنوات العشر الماضية قدر لا بأس به من التقدم. إذ جرى إنقاذ ملايين الأرواح؛ وانخفض عدد الإصابات بأمراض عديدة؛ وذهب المزيد من الأطفال إلى المدارس، وكان ذلك لفترات تعلم أطول في الغالب؛ وأتيحت للعديد من الأطفال فرص أفضل لتحقيق قدراتهم الكامنة. ولقد بذلنا في بنغلاديش قصارى جهدنا لكي نفي بوعودنا للأطفال، وبذلك جعلنا حياتهم أفضل في معظم المجالات. كما انضممنا إلى البلدان الرائدة في التصديق على البروتوكولين الاختياريين الأخيرين المتعلقين بالطفل.

وقد ولّد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل حركة عالمية أفضت إلى إبرام اتفاقية حقوق الطفل، التي تعتبر أوفر صكوك حقوق الإنسان حظا من التصديق عليها في العالم. وتستند رؤياها إلى إيمان راسخ بضرورة إيلاء الأولوية دائما لمصالح الطفل العليا. وهي تمثل أداة لتعزيز حقوق الطفل على الصعيد العالمي، فضلا عن تحسين فرص بقائه، وحمايته ونمائه.

ولقد تحقق الكثير من التقدم في الواقع، ومن حيث المبدأ. إلا أن الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ لا تزال غير متحققة إلى حد بعيد. وهناك تحديات عديدة تواجهنا، والكثير منها ضخم كل الضخامة. إذ أن عدد من يعيشون في فقر، ونصفهم من الأطفال، قد أصبح الآن أكبر من أي وقت مضى على الإطلاق. وخُمس سكان العالم بأسره يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ويحرم الفقر الآباء والأسر من القدرة على تهيئة جو للأطفال يتيح لهم أن يشبوا في بيئة تتوافر فيها عناصر السلامة والصحة والأمان والاستقرار. وقد نكب عدد لا يحصى من الأطفال بالفقر، وأدى نقص الفرص إلى وأد قدراتهم الكامنة وهي في مهدها؛ ولا تزال حقوقهم حبرا على ورق نظرا لما يعانونه من حرمان شديد.

ولا يزال العديد من الأمراض المهلكة ينتشر بلا هوادة. كما يزداد سوء التغذية وتنتشر الصراعات المسلحة وانعدام الاستقرار السياسي. ويمارس العنف ضد الأطفال دون عقاب للجناة. بينما لا تزال عمالة الأطفال، بمختلف درجاتها وفي شتى أنحاء العالم، تمثل أمرا خارجا عن نطاق السيطرة. وهذه كلها تحديات علينا أن نواجهها بعزم شديد كي نتغلب عليها. وإنها لمصادفة أن الدورة القادمة ستعقد في السنة المقبلة التي تمثل بداية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠.

ولدينا فرص جديدة وأدوات جديدة لمكافحة هذه التحديات. ولدينا الموارد للقضاء على كثير من هذا البؤس. ولدينا القدرة على قهر معظم هذه العقبات. ولدينا أيضا تكنولوجيات جديدة لمكافحة العديد من الأمراض والويلات. ولدينا الدراية الفنية التي تكفل حماية حقوق الطفل.

وقد عززت النهج الإنمائية الجديدة التي اكتسبناها من الفهم المتزايد على مدى العقد الماضي، من الإيمان الراسخ

بضرورة أن تسترشد الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والعزلة بالقيم والمبادئ التي تستند إليها حقوق الإنسان وحقوق الطفل. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لحاجات الطفلة. والنهج الواجب اتباعه هو النهج القائم على الحقوق. وقد فتحت ثورة المعلومات والاتصالات مسارات جديدة أمام الناس كي يشاركوا في التنمية وكي يحموا حقوقهم.

ولدينا الآن الإطار المعياري اللازم لمواجهة التحديات على نحو شامل. ولكن التحدي الفريد الماثل أمامنا هو حشد التزام قادتنا السياسي كي يستثمروا في مستقبلنا المشترك. ونحن بحاجة إلى التوصل، بإجراءات عملية منسقة، إلى الأهداف والمرامي التي حددناها لأنفسنا. وثمة كثير من الأهداف والمرامي المتصلة بالطفل حظيت بتأييد المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات من القرن العشرين. وهناك توافق دولي في الآراء على الأهداف المتعلقة بتقليل عدد وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، وسوء تغذية الأطفال، وتحسين التعليم، ومحو أمية الكبار، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة وعلى المرافق الصحية، وحماية الأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات المسلحة، وعمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي. ولا تزال تلك الأهداف تمثل حجر الزاوية في أعمالنا الهادفة إلى إعمال حقوق الأطفال والمراهقين كافة.

ونحن بحاجة إلى اعتماد مجموعة استراتيجيات عملية مقنعة تستهدف تحقيق الأهداف في أطرها الزمنية الموضوعة. وسنحتاج إلى إقامة شراكات جديدة مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، ومع الأطفال أنفسهم. ولا بد كذلك من تعزيز اشتراك الأسرة والمجتمع المحلي.

وسنحتاج إلى العمل كي نقلل من أوجه التفاوت داخل المجتمعات وفيما بينها. وسنحتاج إلى ضمان وجود قوانين لحماية حقوق الطفل، وإلى تعزيز تلك القوانين. وسنحتاج إلى زيادة فعالية آليات رصد حقوق الطفل. وينبغي تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فيما يختص بالشواغل المشتركة المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق المرأة. ومن شأن مشاركتها الفعالة في الدورة الاستثنائية والعملية التحضيرية أن تضيف قيمة إلى الجهود الحكومية الدولية. وينبغي لجميع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية أن تشترك في تحقق مختلف الأهداف والمرامي. ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بوصفها الوكالة الرائدة الأكثر اعتناء بالقضايا المتصلة بالطفولة، دور خاص في تنسيق العملية بأسرها ومتابعتها ومراقبتها واستعراضها.

ولا بد من إتاحة موارد كافية لترجمة الالتزامات الرئيسية المنبثقة عن اتفاقية حقوق الطفل إلى واقع عملي. ولا بد من اتخاذ تدابير قانونية وإدارية واقتصادية واجتماعية لتخصيص الموارد المتاحة لضمان إعمال حقوق الطفل ومراقبة التقدم المحرز.

وفي أيلول/سبتمبر من العام المقبل ستعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بغية متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في سنة ١٩٩٠. ونعتقد أن من الضروري أن نعالج العديد من القضايا التي طرحتها اليوم معالجة قوية في المناقشات المتصلة بالدورة الاستثنائية.

ونشيد على وجه التحديد بقيادة السفيرة باتريشيا دورانت وتوجيهها البارعين بوصفها رئيسة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وبوصفي عضوا في المكتب، تشرفت بالعمل معها عن قرب خلال العملية التحضيرية. ونحن نتطلع إلى العمل بروح التعاون البناء مع

الوفود الأخرى للتوصل إلى نتيجة مركزة وعملية للدورة الاستثنائية.

ولقد انضممنا إلى البلدان صاحبة مشروع القرار المتعلق بهذا البند بسبب التزامنا الكلي المتواصل بقضية الطفل. ونأمل أن يلقى مشروع القرار أكبر تأييد ممكن من الجمعية باعتماده بتوافق الآراء.

السيدة ندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار A/55/L.34، المتعلق بالدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة في سنة ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المعنون ''الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل''، وهي ترحب بعرضه وباعتماده على النحو المقترح.

ونظرا للقيود الزمنية المتمثلة في كون الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ستعقد بعد تسعة أشهر، فإن وفد بلادي يرى أننا يجب أن نضطلع بالعملية التحضيرية بطريقة أكثر فاعلية وشمولا. وستبذل جنوب أفريقيا قصارى جهدها من أجل إنجاح الدورة الاستثنائية.

وقد يتساءل البعض، ما هو الشيء الاستثنائي الذي يدعو الجمعية العامة إلى عقد دورة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. أولا يجب أن نرجع إلى الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي، وأن نتذكر أهدافه وفي نفس الوقت يجب علينا أن نستعرض ونقيِّم ما إذا كنا قد حققنا أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبصفة خاصة نداء الإعلان من أجل توفير مستقبل أفضل لكل طفل.

ثانيا، يجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نأخذ في الاعتبار إعلان قمة الألفية الذي يدعو إلى زيادة تنمية وحماية الطفل. ثالثا، ستكون الدورة الاستثنائية فرصة غير عادية يجري فيها قادة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الطفل وممثلو الشباب والأطفال أنفسهم حوارا يتفقوا فيه بشأن القضايا الجديدة البازغة ويلزموا أنفسهم بتغيير وجهات النظر التي ينظر بها العالم إلى الأطفال والطريقة التي يعاملهم بها.

لقد وضعت اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدت في ١٩٨٩، الأساس لتنفيذ السياسات والبرامج لكل شخص دون الـ ١٨. غير أن التصديق العالمي على الاتفاقية لم يترجم إلى تطبيق عالمي. فالتقارير التي قدمها الأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات ذات الصلة، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ١٩٩٠ وحتى الآن تشهد على حقيقة أن حقوق الطفل لم تحظ دائما بالضمان والحماية. ففي جميع البلدان، في جميع المناطق تعمل حكوماتنا على نطاق واسع حتى تضمن حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال. لكن بعض الأطفال في مناطق كثيرة من العالم ما زالوا محرومين من الحريات الأساسية والحقوق الأصلية مثل رعاية وحماية الأسرة، والتغذية والتعليم الأساسيين، والخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، والحماية من الصراعات المسلحة، والحماية من الممارسات المؤذية.

ومن المنظور الإقليمي يسعى تجديد قوى أفريقيا – النهضة الأفريقية – إلى جملة أهداف منها إعادة التأكيد على المكان الصحيح لأطفالنا في منظور التنوع العالمي. وينبغي أن تسترجع كرامة الأطفال وقيمتهم الذاتية بالكامل. إن تعزيز وتنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه أداة إقليمية خاصة لنا في هذا الصدد.

كذلك فإن التعليم والتفوق، مع التركيز على المساواة بين الجنسين، وخاصة فيما يتعلق بالبنات، مفتاح آخر للتنمية البشرية في المستقبل. والمنتدى العالمي للتعليم الذي انعقد في داكار بالسنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٠

اعتمد إطارا للعمل يلزم الحكومات بتحقيق التعليم الأساسي النوعي للجميع، وركز بصفة خاصة على تعليم البنات. وتعهدت البلدان والمؤسسات المانحة بأن أي بلد يلتزم بجدية بتحقيق التعليم الأساسي لن يحرم من تحقيق هذا الهدف نتيجة لنقص الموارد. ولئن كنا نسلم بأن عددا كبيرا من البلدان أحرز قدرا كبيرا من التقدم فإن من غير المقبول أن يكون ١١٣ مليون طفل، معظمهم من البنات، لا يحصلون على التعليم الأساسي. إن التمييز على أساس الجنس لا يزال يتخلل نظم التعليم، كما أن نوعية التعليم لا تفي بمتطلبات المجتمعات.

وتهتم جنوب أفريقيا على نحو جدي بتعليم أطفالها كأحد الأهداف الأساسية للتنمية. ومع حلول الديمقراطية في ١٩٩٤ اتخذت حكومة بلادي عددا من المبادرات لمعالجة التحديات التي ورثناها عن النظام السابق. وأُعد إطار وطني للتعليم تدعمه أحكام دستورية يضمن ألا تلجأ جنوب أفريقيا، في سعيها إلى تعليم مواطنيها، إلى أي نظام تعليمي يميز بين المواطنين.

ويود وفد بلادي أن يقترح على الجمعية العامة أن يركز جدول أعمال الدورة الاستثنائية، ضمن أمور أخرى، على الحاجة إلى إجراء فوري لمواجهة الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأطفال. ويجب احتواء هذا الوباء والأمراض الأخرى المعدية التي تهدد الحياة، بالشراكة مع بقية أنحاء العالم. يجب أن نعالج الآثار التخريبية لهذه الأمراض التي تدمر حياة الكثيرين وتترك الملايين من الأطفال يتامى، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويجب أيضا أن نعالج التهديد الوبائي المحتمل للبشرية كلها. وينبغي أن نعالج على نحو عاجل الافتقار إلى التدخل الطبي الميسور الثمن، وينبغي أيضا بذل الجهود التي ترمي إلى التخفيف من عناصر المخاطرة المتصلة بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نعالج تحديات العولمة وكيفية تأثيرها على قدرة البلدان على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأهداف الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وينبغي استكشاف طرق خلاقة بشأن كيفية تسخير العولمة للتعجيل بتقدم الطفل. إن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وما يسمى بالفجوة الرقمية لها آثار إيجابية وأخرى سلبية على الأطفال. والتحدي الذي يواجهنا يتمثل في كيفية توجيه قدرات تكنولوجيا المعلومات نحو الخير. وكيف نضمن أن الفجوة الرقمية يمكن التغلب عليها لصالح البلدان النامية. يجب علينا بصفة خاصة أن نبحث كيف يمكن للأطفال أن يستخدموا تكنولوجيا المعلومات لمساعدتهم والنهوض بهم في حياتهم اليومية ولمنع تهميشهم من بقية العالم.

ثمة تدابير أخرى، مثل التخفيض الكبير في الدين الخارجي وخاصة في أفريقيا والتركيز على تدفقات المعونة على الاقتصادات الأكثر احتياجا، يجب أن تكون جزءا من العمل الدولي لدعم المبادرات التي ترمي إلى تحسين حالة الأطفال.

وهناك حاجة إلى إجراءات وموارد أخرى لمكافحة الفقر وتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع. وعلى المستوى الوطني ينبغي للبلدان أن تخصص أكبر قدر من ميزانياتها الوطنية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تفيد الطفل وأن تبذل أقصى قدر من الجهد لتخفيض عمالة الطفل. وتؤيد جنوب أفريقيا المبادرات التي ترمي إلى تخفيض عمالة الأطفال وإلغائها في نهاية المطاف. ونطالب منظمة العمل الدولية بمواصلة عملها الذي يرمي إلى القضاء على استخدام الأطفال في الأعمال القسرية الذين يقعون ضحية

سهلة لها. وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يذكر أن منظمة العمل الدولية كرّمت جنوب أفريقيا على الدرجة العالية من التحقيقات التي تجريها فيما يتعلق بعمل الأطفال. وأسفرت الدراسة الاستقصائية على أن أسوأ أشكال عمالة الطفل ليست منتشرة في جنوب أفريقيا. وستواصل حكومة بلادي اتباع نهج عدم التسامح على الإطلاق مع عمالة الطفل حيثما وجدت في البلاد وخاصة في المزارع التجارية.

وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن حماية الرفاه الاجتماعي للأطفال وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لهم. ودور الأبوين والهياكل الأسرية حيوي في هذا الصدد، وكذلك الحال بالنسبة للتعاون المتزايد م جانب القطاع الخاص كجزء من مسؤوليته الاجتماعية التعاونية. وينبغي تعزيز الشراكات القائمة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

ومن بين الطرق الضرورية لتحسين حياة الأطفال التصديق السريع والتنفيذ الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء لاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

ومن الطرق الأخرى الالتزام على أرفع المستويات السياسية بتحسين حياة الطفل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ومن وجهة النظر الوطنية، فقد صدقت جنوب أفريقيا على اتفاقية حقوق الطفل بدون أي تحفظات وقدمت تقاريرها الوطنية إلى لجنة حقوق الطفل. كذلك ينص دستورنا على أن

”تحقيق ما فيه مصلحة الطفل على أفضل وجه أمر يحتل المقام الأول من الأهمية في كل مسألة تتعلق بالطفل“.

ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى تقييم، والتي ينبغي أن تظل من الأولويات، حصول الطفل على الخدمات الصحية الأساسية، ومياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية المناسبة، والتغذية الملائمة. ومما يستدعي الاهتمام أيضا مسألة الاستبعاد والتساوي في الحقوق بالنسبة لجميع الأطفال المهمشين الذين عانوا من التمييز العنصري، وكذلك ضرورة التخفيف من محنة الأطفال اللاجئين والأطفال المتأثرين من جراء الكوارث الطبيعية.

ويسلم مشروع القرار بأهمية مشاركة الأطفال والشباب ومساهمتهم النشطة خلال جميع مراحل دورة حياتهم ووفقا للقدرة التي يسمح بها نموهم في المناقشة خلال الأعمال التحضيرية التي نضطلع بها وأثناء الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويرى وفدي أنه يلزم الترويج لتحقيق هذا الهدف.

ويحدونا الأمل أن يحظى ما تعتمده الدورة الاستثنائية من وثائق ختامية وبرنامج عمل ختامي للطفل بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء. ونأمل أن يكون للنتائج النهائية أهمية عالمية في التصدي لحالة الأطفال سواء في البلدان الصناعية أو النامية. ويجب التأكيد فيها على النمو المتكامل للطفل وعلى عالمية حقوق الطفل.

وبالاستثمار في الدورة الحياتية للطفل يمكننا تغيير مسار التنمية الإنسانية. وينبغي أن نتيح للأطفال اغتنام الفرص المواتية في الوقت المناسب، وأن نصر على أن يصبح أطفالنا قادة يتسمون بالمسؤولية في المستقبل.

ويشيد وفدي برسالة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المتمثلة في حماية حقوق الطفل والمساعدة في تلبية احتياجاته. وبالمثل نشعر بالتقدير الكبير للأعمال التي يقوم بها الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

ختاما، يرى وفدي أننا يجب أن ننشّط التزامنا بتحقيق رؤية عالمية من أجل الطفل. ودعونا أيضا نعقد العزم على أن نفعل ما فعله نيلسون مانديلا وغراسا ماشيل: وهو أن نضع أنفسنا في خدمة أطفال العالم.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): من دواعي سروري الشديد أن أتكلم باسم شيلي بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

لقد أعربت شيلي عن التزامها بالطفل والرضيع في الجهود التي تبذلها للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة، وزيادة سبل الحصول على الفرص من خلال برنامج التغذية المدرسية والتركيز على مرحلة ما قبل المدرسة بصفة عامة، ولا سيما بالنسبة للأقليات العرقية، وبرامج تقديم المنح الدراسية للأطفال، وبرامج الصحة المدرسية، وما إليها. وكان من أول التدابير التي اعتمدت بعد عودة شيلي إلى الأخذ بالديمقراطية القانون الوطني المتعلق بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي اعتمدت في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠. وتشكل هذه الاتفاقية إطارا أخلاقيا وقانونيا جديدا لإشراك الدولة، والسياسات الاجتماعية، والأولاد والبنات وأسرهم، يمتد نطاقه من النظر في احتياجات الأطفال إلى مبدأ للحماية الشاملة ينظر إلى الأطفال على أنهم أفراد مكتملو الحقوق. وقد برهنت شيلي على التزامها بالمشاركة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي اضطلعت فيه بمهمة صياغة خطة وطنية للطفل.

وركزت دولة شيلي في إجراءاتها على ثلاثة مواضيع محورية. الأول هو صقل السياسات الاجتماعية القطاعية القائمة وإعداد برامج جديدة. والموضوع الثاني هو التعديل التدريجي للقوانين الوطنية حتى تتمشى مع مبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل واستحداث قوانين تتصل بالأطفال والمراهقين. ويتمثل الموضوع الثالث في إنفاذ صكوك لتخطيط سياسات وبرامج عامة محددة لأجل الطفل.

وقد ركزت السياسات الاجتماعية المؤثرة في الطفل أساسا على التعليم والصحة والعدالة. ويعد التعليم مكونا رئيسيا للتغلب على الفقر والضعف الاجتماعي، ومن ثم فقد جرى حشد الموارد لتحسين نوعية التعليم من خلال إجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم في شيلي، سواء في أساليب التدريس والتعلم، أو من حيث الوقت الذي يُقضى في غرف الدراسة، أو في المحتوى التربوي، فضلا عن التحسين التدريجي والمتواصل لقدرات المدرسين وظروف عملهم. ومن شأن هذا التحول النوعي في نظام التعليم أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة في التعليم المتاح للأولاد والبنات في بلدنا.

وقد تبوأت الوقاية مكان الصدارة في أنشطة القطاع الصحي الشيلي الموجهة نحو الطفل والمراهق، وازداد التشديد على رصد النمو البيولوجي والنفسي والاجتماعي للأولاد والبنات وعلى نمائهم، حتى نكفل لهم حياة جيدة أفضل. ومن الأمثلة على التقدم الذي تم إحرازه أن ما يزيد على ٩٩ في المائة من الأطفال في شيلي يولدون في مستشفيات الولادة ويتلقون رعاية تتسم بالمهنية على أيدي موظفين محترفين.

وبالمثل، توجد في قطاع العدالة حركة لإصلاح القوانين المتعلقة بالأسرة والقصّر، فضلا عن إعداد تدابير ضمن إطار الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وتشمل هذه التدابير قانون الأبوّة الذي يستأصل جميع أشكال التمييز ضد الطفل.

وعلى الصعيد الوطني يجب أن نؤكد أيضا على تنظيم الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالأطفال

والمراهقين، الذي أسندت إليه مهمة إعداد سياسة وطنية من أجل الطفل والمراهق، كجزء من خطة عمل شاملة لصالح الأولاد والبنات والمراهقين خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، مع تحديد بعض الأهداف التي يتعين تقييمها وربما تحقيقها في عام ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، لا بد أن نشير إلى إنشاء مجموعة من اللجان المكلفة بتحقيق أهداف تتصل بالمواضيع المحددة التالية: عمل الأطفال، الرضاعة الطبيعية، منع استغلال الأطفال، التعليم في مرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية، ومنع إدمان المخدرات.

وكانت المرحلة التالية من بين المراحل الأساسية بالنسبة للطفولة خلال العقد الماضي. وأول مرحلة بالتأكيد هي مشاركة شيلي، ممثلة في رئيس الجمهورية، السيد باتريسيو آيلوين، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في نيويورك، وتصديق شيلي في العام نفسه على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. أما الثانية فكانت إعداد الخطة الوطنية للطفل في عام ١٩٩٢، التي كان موضوعها ''أهداف وخطوط العمل من أجل الطفل، والالتزام إزاء أطفال شيلي''. وتمثلت المرحلة الثالثة في إصدار قوانين تعود بالنفع مباشرة على الطفل. ويجدر بالذكر من بينها قانون تبني القصّر، وقانون العنف الأسري، والقوانين التي تأذن بمنح إجازات لوالدي الطفل المريض الذي يقل عمره عن عام أو الطفل الذي يعاني مرضا خطيرا ويتراوح سنه بين عام واحد و ١٨ عاما.

أخيرا اعتمدت سياسات عامة تستهدف البنين والبنات ممن هم دون السادسة من العمر، من الأسر المنخفضة الدخل، وهي تشدد بوجه خاص على أنشطة المجلس الوطني لرياض الأطفال، استجابة لشتى الاحتياجات التعليمية الخاصة للأطفال دون السادسة.

وعلى الصعيد المحلي وضعنا أيضا سياسات وإجراءات لتحسين معيشة الأطفال في شيلي. ومنذ عام ١٩٩٤ والبلديات تضع خططا محلية للأطفال ويأتي هذا التنفيذ في إطار ''شبكة البلديات المدافعة عن الأطفال'' التي تضم منذ عام ١٩٩٤ نحو ١٠٠ بلدية.

أخيرا، على الصعيد الدولي، استضافت شيلي في عام ١٩٩٦ اجتماعا إقليميا شارك فيه أكثر من ٣٠ وزيرا من القطاع الاجتماعي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

ولا بد لي من التأكيد على أننا رغبة في تنفيذ الاتفاقية أصدرنا في عام ١٩٩٣ التقرير الأول عن التدابير المعتمدة في شيلي لإعمال الحقوق المعترف بها في الاتفاقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أعددنا التقرير الثاني، وأكملت شيلي مؤخرا تقرير نهاية العقد عن بلوغ أهداف اتفاق ليما ومؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل.

ومع أن التقدم الذي أحرزته شيلي وفاء بالتزامها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل كان كبيرا فالطريق لا يزال طويلا أمام بلدنا حتى نبني مجتمعا لا يحرم فيه طفل من الدراسة أو الرعاية الصحية بسبب نقص الوسائل. ومع هذا استلهمت شيلي الالتزام في مؤتمر القمة والاتفاقات الإقليمية والاسبانية الأمريكية لتبذل كل ما في وسعها لجعل أطفال أمتنا قطاع الأولوية في سياساتنا الاجتماعية.

وحظي النهوض باهتمامات الأطفال على المستوى الدولي بأول حافز هام في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. والمؤتمر العالمي الأول في مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات. وأشير بوجه خاص إلى مؤتمر القمة الاجتماعية العالمية التي عززت أيضا حقوق الطفل ولا سيما الحق في التعليم والصحة.

وفي الوقت الذي نختتم فيه دورة الاستعراضات الخمسية لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المقطوعة في كل تلك المؤتمرات، تعهد بلدي أيضا ببذل كل جهد ممكن لإنجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بغية استعراض تنفيذ اتفاقات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ونعرب عن تأييدنا الكامل للسفيرة باتريشيا دورانت ممثلة جامايكا التي تكفل رئاستها للجنة التحضيرية نجاح هذه الدورة الهامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. كذلك يحظى التزام منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وخاصة مديرتها التنفيذية السيدة كارول بيلامي، بتقدير كبير لدى حكومة بلدي.

السيدة الحجاجي (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلمت بالعربية): في الوقت الذي يتطلع فيه المجتمع الدولي إلى الشهر التاسع من العام القادم للمشاركة بفعالية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لا يسع وفد الجماهيرية إلا أن يشكر الأمانة العامة على جهودها المتعلقة باستخدام تلك المؤشرات التي وضعت لرصد التقدم المحرز في متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر القمة وبرنامج عمله، وأن يشجعها على جمع البيانات وتحليلها، إضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية، وأيضا على التقارير القيّمة التي أعدتها.

كما يود وفد الجماهيرية توجيه الشكر لليونيسيف لاضطلاعها بمركز بارز للتنسيق فيما يتعلق بالمتابعة، وإلى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية على جهودها المتميزة وحلقات النقاش التي عقدتها. وإن وفد الجماهيرية ليتطلع إلى المشاركة بفعالية في الدورتين الموضوعيتين المقرر عقدهما خلال عام ٢٠٠١.

ومساهمة من وفد الجماهيرية في الاستعدادات الجارية لعقد هذه الدورة فإنه يود استرعاء النظر إلى النقاط الآتية، التي يجب، حسب رأيه، إيلاؤها الاهتمام اللازم عند تناول مسألة حقوق الطفل وحمايته ورفاهيته.

أولا، تشجيع الدول على أن يكون التعليم غير التمييزي في المرحلة الأساسية، إلزاميا ومجانيا وذا نوعية جيدة، بحيث يساعد الطفل على الإبداع والابتكار وبناء الشخصية؛ لا أن يكون مجرد حشو لمعلومات قديمة، ومنهجا دراسيا باليا.

ثانيا، التعليم ركيزة صلبة لكسر دائرة الفقر الجهنمية؛ وتتطلب محاربة الفقر توفير موارد جيدة واستغلالا للموارد المتاحة بطريقة فعالة تؤّمن حصول الطفل والأسرة على الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية. وهنا تبرز أهمية التعاون الدولي وضرورته، كإيفاء الدول الصناعية بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وإلغاء الديون وخدماتها على أقل البلدان نموا.

ثالثا، إن وفد الجماهيرية لا يؤمن بالرأي القائل إن تداعيات العولمة سلبية في كل المجالات وكافة الظروف وجل البلدان. فبالرغم من آثار العولمة السلبية على أشد فئات المجتمع ضعفا، والأطفال من بينهم بالطبع، فبالإمكان الاستفادة من التقدم الهائل في تكنولوجيا وسائل الاتصال وتدفق المعلومات لتجنيدها لتحسين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلدان الفقيرة وتلك النامية.

رابعا، بالرغم من كل المكاسب الهامة والمثالية التي تحققت للأطفال باعتماد الجمعية العامة لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والزخم الدولي والمصادقة العالمية التي حظيت بها، لا يزال أمام المجتمع الدولي الكثير لردم الفجوة العميقة بين حقوق الأطفال القانونية في الاتفاقية وفي التشريعات الوطنية، وبين حقوقهم الفعلية التي تحصلوا عليها في واقع الممارسة.

خامسا، لا يمكن الحديث عن الاتفاقية دون الإشادة بالنصر الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي باعتماده البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية. فالأطفال الجنود والاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا وفي المواد الإباحية، إنما هو وصمة عار على جبين البشرية استغلت فيها بعض القوى والأطراف براءة هؤلاء الأطفال وعدم قدرتهم على تخفيف أعباء حياتهم ومستقبلهم أبشع استغلال. بل إن الحوادث والتقارير أثبتت أن هناك من يقوم بقتل الأطفال والأجنة لغرض إجراء التجارب عليهم والمتاجرة بأعضائهم.

سادسا، الحديث عن حقوق الطفل وحمايته ورفاهيته يجرنا إلى الحديث عن حقوق المرأة، حيث أن النتائج السلبية الخطيرة للممارسات التمييزية ضد المرأة، وهدر حقوقها واستبعادها وتهميشها ستنعكس بالضرورة على الطفل. ومن هنا، لا بد من خلق بيئة عائلية مناسبة لأجل نماء الطفل ورفاهيته. ويؤمن وفد الجماهيرية بأن عمل الأمم المتحدة وكافة هيئاتها لأجل إعمال حقوق الطفل والمرأة يظل ناقصا ودون النتائج المرجوة بدون توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات، ودون الالتزام الصارم من جانب القيادات السياسية بإعمال هذه الحقوق وبأن ما ينفق على هذه الحقوق هو استثمار للمجتمع وليس استهلاكا لا فائدة ترجى من ورائه.

سابعا، لعل انتشار آفة الإدمان على المخدرات بين الأطفال والشباب ظاهرة تعاني منها جل بلدان العالم، فقيرها وغنيِّها. ومما يؤسف له ما تم إثباته من أن هناك أطرافا في الصراعات المسلحة تعمل على نشر هذه الآفة بين الأطفال الجنود لضمان تنفيذهم للأوامر وارتكابهم لعمليات تعذيب وقتل واعتداء على المحارم.

ثامنا، يؤكد وفد الجماهيرية على أهمية الرعاية الصحية للأطفال والأمهات، والقيام بعملية التوعية الصحية وحملات التحصين ضد الأمراض والأوبئة. ولعل ما تعانيه دول أفريقية، وخاصة تلك التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، من انتشار مفزع لفيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز وتداعيات الإصابة به لهو خير دليل على أهمية إنارة الطريق أمام الأطفال والشباب بطبيعة انتشار الوباء وكيفية الوقاية منه.

تاسعا، إذا كان المجتمع الدولي قد أولى اهتماما ملفتا للنظر خلال النصف الثاني من العقد الماضي لمسألة العنف ضد المرأة، وجب عليه أن يولي ذات الاهتمام لمسألة العنف ضد الأطفال. فالضرب كوسيلة للتربية، والاعتداءات الجنسية على الأطفال داخل الأسر، وقتل أطفال الشوارع من قبل المسؤولين عن إنفاذ القوانين في بعض البلدان، والتعذيب الممارس ضد الأطفال في أماكن الاعتقال، وقتل الأطفال في النزاعات المسلحة والحروب الأهلية دون أن يشاركوا فيها، والعنف وسوء المعاملة ضد الطفل اللاجئ والفقير والمهاجر والمعوق والمشرد وغيره لهي أمور خطيرة علينا التصدي لها.

عاشرا، إن مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين هامة كأهمية النقاط آنفة الذكر. ويؤمن وفد الجماهيرية بأنه لا يجب الاستكانة لتلك القوانين والتشريعات الوطنية التي تنص على ذلك. ويتطلب الأمر استخدام مؤشرات توضع لهذا الغرض.

حادي عشر، الطفل المعاق طفل يعاني من التمييز في كافة حقوقه وكافة مراحل حياته، خاصة إذا ما تلازمت الإعاقة مع تمييز بسبب اللون أو العرق أو الأصل الاجتماعي، أو كان الطفل من الأقليات الإثنية أو الدينية في مجتمع ما. وإن وفد الجماهيرية يتطلع إلى المؤتمر العالمي القادم المقرر عقده في جنوب أفريقيا حول العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك لتناول

هذه المسألة. كما يتطلع وفد الجماهيرية إلى المؤتمر المقرر عقده في مدينة مدريد العام القادم حول أثر التعليم في محاربة العنصرية والتمييز العنصري.

ثاني عشر، تؤكد قرارات هيئات حقوق الإنسان وتعليقات هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان على الآثار الإنسانية المدمرة للجزاءات الدولية المفروضة على بعض الدول. وحيث أن المجتمع الدولي يقر ويؤكد بأن الأطفال يعتبرون من أشد فئات المجتمع ضعفا، لذا أترك لأعضاء الجمعية العامة التقدير والتقييم والتفكير في أثر الجزاءات على هؤلاء الأطفال من النواحي الصحية والتعليمية والغذائية والنفسية والتربوية والأخلاقية. ويأمل وفد الجماهيرية أن تقوم اللجنة التحضيرية خلال دوراتها القادمة بإيلاء هذه المسألة الاهتمام الواجب.

لقد انضمت الجماهيرية إلى اتفاقية حقوق الطفل في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. ولقد قدمت حتى الآن للجنة حقوق الطفل تقريرين: تقرير مبدئي، وقد قامت اللجنة بالنظر فيه ووضعت ملاحظاتها وتوصياتها بالخصوص، والتقرير الدوري، الذي لم تتم مناقشته حتى الآن من قِبل اللجنة. كما انضمت الجماهيرية بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. كما تعكف الجهات المعنية بالجماهيرية على دراسة البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل تمهيدا للتوقيع عليهما، ومن ثم الانضمام إليهما.

رعاية الطفولة وإعمال حقوقها وحمايتها بالجماهيرية تقوم بها هيئة مستقلة تتمتع بالدعم المادي والمعنوي على أعلى مستوى، ولديها صلاحيات غير محدودة. وهذه الهيئة هي اللجنة العليا للطفولة، التي تتعاون أثناء أدائها لوظيفتها مع كافة أجهزة المجتمع الرسمية ومع منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية التي تعنى بالأطفال الأيتام والمعاقين والفقراء ومدمني المخدرات وغيرهم.

والوثيقة المعنونة ''حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري'' التي صاغتها جماهير النساء في بلدي وأقرها مؤتمر الشعب العام، أي البرلمان، عام ١٩٩٨، تضمنت حق الأم في تربية وحضانة أبنائها في حال انفصال الأبوين، وحق الأم في مسكن الزوجية كاملا غير منقوص. كما تضمنت حق الطفل في الحصول على الجنسية الليبية إن لم يكن والده من مواطني الجماهيرية.

إن السياسة طويلة المدى في الجماهيرية تهدف إلى ضمان نشوء وخلق طفل صحيح قدر الإمكان، وذلك بالفحص والكشف الطبي قبل الزواج، وتوفير ما تحتاجه الأم الحامل من رعاية صحية وغذائية، والعمل على اكتشاف أي عاهات خلقية في الطفل، وإجراء التحصينات الضرورية للأطفال، واعتماد نظام مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية في مناطق الاستقرار وضمان نفس الخدمات عن طريق القوافل المتنقلة، حيث النجوع والتجمعات السكانية غير المستقرة.

كما تهدف هذه السياسة إلى توفير متطلبات التنشئة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية والأندية ومؤسسات الطفولة لتنمية المهارات وصقل المواهب والقدرات الإبداعية للأطفال. وتهدف أيضا إلى التقليل من الاعتماد على أجهزة الضبط الرسمي في معالجة قضايا المخالفات والجنح للأطفال، على أن تتم المعالجة عن طريق الأسرة والأخصائي الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل السياسة طويلة المدى على استحداث شرطة للأحداث، وتكوين نيابات ومحاكم خاصة بهم، يكون الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي

عنصرين أساسيين فيها، وتعديل نظام تشغيل المرأة، بما يكفل إعطاء المرأة فرصة لكي تتواجد مع طفلها أطول مدة، خاصة في مراحل الطفولة المبكرة.

أخيرا، إن الحديث عن سياسة الجماهيرية تجاه الطفولة يطول كثيرا. ولكننا، كغيرنا من سائر الدول، لا يزال تحقيق آمالنا وطموحاتنا يحتاج إلى المزيد من العمل الجاد والدؤوب، الشامل والعملي. وما زلنا نحاول، وسنظل، أملا في الوفاء بحقوق أطفالنا وحمايتهم ورخائهم.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم أن أدلي بهذا البيان في الذكرى العاشرة لمؤتمر قمة الطفل. فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها في هذا المؤتمر المهم، لا يزال عدد كبير من الأطفال معرضين للمخاطر، مثل الصراعات الإقليمية المتكررة والكوارث الطبيعية، وهناك عدد أكبر من الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع.

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمتابعة القمة العالمية للطفل، التي ستنعقد في أيلول/سبتمبر من العام القادم، سوف تتيح فرصة هامة جدا من أجل استعراض وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى حماية أرواح الأطفال ورفاهيتهم. وحكومتي تعلق أهمية كبرى على نجاح الدورة الاستثنائية وتأمل أن يتم التوصل خلال هذه الدورة إلى تفاهم مشترك بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل تعزيز احترام حقوق ورفاه الأطفال، بما في ذلك النتائج المترتبة على الأنشطة السابقة وحالة المهام الجارية والجديدة التي تقع على عاتقنا. وتأمل حكومة اليابان أيضا أن ننخرط في مناقشات عملية وموضوعية حول أفضل سبل الاضطلاع بهذه المهام.

ومن بين التدابير المهمة التي اتخذتها حكومتي من أجل حماية حقوق الأطفال والنهوض بها منذ انعقاد القمة العالمية للطفل، التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في سنة ١٩٩٤. ومنذ سنة ١٩٩٥، ساهمت اليابان بمبلغ مليون دولار سنويا في برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتعليم الفتيات. وفي إطار جهود المتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، تعهدت اليابان بتقديم حوالي ٩٠ بليون ين – نحو ٨٥٧ مليون دولار تقريبا – لأفريقيا، كمساعدات في شكل منح في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والمرافق الأساسية للإمداد بالمياه، على مدى خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٩٩، على أمل تقديم مرافق مدرسية إضافية لمليوني طفل، وتحسين الظروف المعيشية لما لا يقل عن ١٥ مليون نسمة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وليست هذه سوى بعض الجهود المبذولة من قِبل الحكومة اليابانية لحماية وتعزيز حقوق الأطفال ورفاهيتهم على الصعيد الدولي، وبخاصة في أفريقيا.

إن الحكومة اليابانية تعكف الآن على إعداد تقريرها القطري، الذي يتضمن كل الجهود التي تبذلها اليابان في إطار تنفيذ الإعلان العالمي المتعلق ببقاء وحماية ونماء الأطفال وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي، وكلاهما اعتمد خلال القمة العالمية للطفل.

منذ القمة العالمية للطفل بدأ المجتمع الدولي باعتبار مشاكل الأطفال في الصراعات المسلحة والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال مشاكل على قدر كبير من الخطورة، لما تلحقه من أضرار بالأطفال، عقليا وبدنيا. ولذلك، تبذل جهود جادة لمعالجة هذه المشاكل. وقد أدت هذه الجهود إلى اعتماد الجمعية العامة في شهر أيار/مايو من هذا العام البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

وقد بحثت مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة، أيضا، في إطار مبادرة ميازاكي لمجموعة الدول الثماني بشأن

منع الصراعات، والتي اعتمدها وزراء خارجية مجموعة الثماني في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠. واستحدثت المبادرة نهجا لتعتمده مجموعة الثماني بشأن الأطفال المتضررين من الحرب، بما في ذلك ممارسة الضغط على أولئك الذين يشركون الأطفال، أو يستهدفونهم، في الصراعات المسلحة، في انتهاك صارخ للمعايير الدولية، وإيلاء الأولوية لتقديم المساعدة للأطفال المتضررين من الحرب في إطار جهود الإعمار التي تبذل بعد انتهاء الصراع. وعلى سبيل المتابعة لمبادرة ميازاكي لمجموعة الثماني، تشارك اليابان في استضافة ورشة عمل دولية وملتقى دولي خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، مع التأكيد على إعادة إدماج الأطفال الجنود في المجتمع. وتهدف ورشة العمل هذه إلى تبادل الدروس المستفادة بغرض إيجاد النهج الأكثر فعالية، ومواصلة التنسيق فيما بين العناصر الفاعلة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، فإن حكومتي تنوي استضافة المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في يوكوهاما. ويهدف هذا المؤتمر إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل للقضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والمعتمد خلال المؤتمر العالمي الأول. وبفضل هذه المشاريع، ستواصل اليابان بذل جهود إيجابية من أجل السهر على نجاح الدورة الاستثنائية، والعمل مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين للنهوض بحقوق الأطفال ورفاهيتهم.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): مرت عشر سنوات منذ أن اجتمع الزعماء من شتى أنحاء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واعتمدوا الإعلان العالمي وخطة العمل، اللذين حددا مجموعة من الأهداف لتحقيقها في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠. كذلك مر عقد منذ أن بدأ سريان مفعول اتفاقية حقوق الطفل. وأثناء هذه الفترة، حققنا تحسينات ملموسة في حماية وتشجيع حقوق الطفل. ولقد اتفقت الحكومات على أن حقوق الطفل هي حقوق إنسان عالمية، مما يجعل تشجيع هذه الحقوق أولوية في جدول أعمال سياساتها وتشريعاتها. وبالتالي تم فعليا إعطاء قضايا الأطفال أولوية أكبر في جميع مؤتمرات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

نعلم جميعا أن اتفاقية حقوق الطفل أصبحت الاتفاقية الأكثر عالمية بين صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واعتمدنا أيضا اتفاقية منظمة العمل الدولية لإزالة أسوأ أشكال عمالة الطفل والبروتوكولين الاختياريين التابعين لاتفاقية حقوق الطفل: أحدهما حول إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والآخر حول بيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والتصوير الإباحي للأطفال. ومن خلال اعتماد هذه الصكوك القانونية، أعرب المجتمع الدولي عن قناعته القوية بأن الأطفال، في القرن الواحد والعشرين، ينبغي أن يسلموا من جميع الانتهاكات لحقوقهم.

وبالرغم من التقدم المشجع، ما زال أمامنا طريق طويل. ومع أن حقوق الطفل نالت اهتماما متزايدا في السياسات والتشريعات الوطنية، فإن عقبات عديدة ما زالت تعترض التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي، وخطة العمل. وما زال هناك أطفال لا تحصى أعدادهم في أجزاء عديدة من العالم يعانون من انتهاكات حقوقهم الأساسية وحرياتهم الرئيسية. ويعيش أكثر من ٦٠٠ مليون طفل في أنحاء العالم في فقر مدقع وبأقل من دولار في اليوم. ويفتقر ١٣٠ مليون طفل في بلدان نامية إلى التعليم الأساسي، ويعيش ١,٢ مليون طفل بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وهناك ١٣ مليون طفل فقدوا آباءهم بسبب الإيدز. ويعيش ٥٤٠ مليون طفل في أوضاع خطيرة وغير مستقرة، مثل الصراعات المسلحة والكوارث الإنسانية. وهناك ٢٥٠ مليون طفل في بلدان

نامية مجبرين على العمل، والعديد منهم يعملون في ظروف خطيرة واستغلالية. إن الدورة الاستثنائية في العام القادم يجب أن تكون فرصة لتحسين هذه الأوضاع المحزنة.

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية، اسمحوا لي بتسجيل بعض النقاط التي تستحق الاهتمام والتحرك من المجتمع الدولي.

أولا، يرى وفد بلادي أن الدورة الاستثنائية ينبغي أن ترتكز قبل كل شيء على روح اتفاقية حقوق الطفل. والاتفاقية تقر بأن رعاية الأطفال حق لا منّة. ومع ذلك، وبسبب المواقف التقليدية ووضع الأطفال كمعالين، يظل العديد منهم محرومين من التمتع بهذه الحقوق. وباعتراف الجميع، قد يصطدم المنهج القائم على الحقوق مع الثقافة والعرف في بعض المناطق. لكن وفد بلادي يرى أن حقوق الطفل ينبغي أن تنال أولوية تسبق الخصوصيات الثقافية والعرفية.

ثانيا، ينبغي إعطاء اهتمام خاص للفجوة بين حقوق الطفل الشرعية وتلك الواقعية. حيث أن سن القوانين ورسم السياسات لا يكفيان. وعلى الرغم من وجود قوانين وسياسات ذات صلة، فإن هناك أطفالا عديدين لا يستطيعون التمتع بحقوقهم عمليا. ولكي يتم التطبيق الكامل لمثل هذه القوانين والسياسات، من الضروري أن يتم تعزيز ثقافة الاحترام لحقوق الطفل. ويأمل وفد بلادي أن تمنح الدورة الخاصة فرصة للمشاركين حتى يضاعفوا جهودهم لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا، أود أن أذكر تحديا خاصا يواجه الأطفال في القرن الواحد والعشرين: تحدي العولمة. لقد أسهمت العولمة بصفة عامة في تطور الأطفال وتشجيع حقوقهم. إلا أن التوزيع المتفاوت لفوائد العولمة زاد من اتساع الفجوة بين الغني والفقير، وهو ما زاد من تهميش الأطفال في البلدان النامية. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تحدد الدورة الاستثنائية إجراءات ملموسة لتخصيص فوائد أكبر مكتسبة من العولمة للأطفال في البلدان النامية. وينتظر وفد بلادي مساهمات كبيرة من جميع وكالات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة ومؤسسات بريتون وودز في صياغة هذه الإجراءات.

في حزيران/يونيه الماضي، أثناء الدورة المضمونية الأولى للجنة التحضيرية التي عقدت من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سنحت لنا فرصة إجراء نقاش حول التقدم الذي حققناه في التسعينات والقضايا الناشئة المتعلقة بالأطفال في القرن الواحد والعشرين. وكانت النتيجة المستخلصة آنذاك أن نهجا متكاملا تجاه حقوق ورفاهة الطفل والمراهقين على أساس دورة حياتهم هو الذي يوفر لنا إطارا نافعا لبناء استراتيجية جديدة للأطفال في المستقبل. كذلك أدركنا أنه ينبغي إعطاء الأطفال والمراهقين الفرصة للمشاركة على النحو السليم في عملية صنع القرار الخاص بقضايا تؤثر عليهم وكذلك للقيام بدور في تنمية مجتمعات متسامحة وسلمية وديمقراطية. وآمل أن تنعكس هذه العناصر الهامة بشكل فعال في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية.

يضاف إلى ذلك أن وفد بلادي يرى أن الوثيقة الختامية ينبغي أن تظهر على النحو الملائم الاختلافات بين المناطق، والتي يختلف على أساسها وضع الأطفال. وينبغي أن يكون هدف الدورة الاستثنائية بناء استراتيجية مصاغة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة لكل منطقة، بدلا من استراتيجية عالمية موحدة. وفي هذا الصدد، يعلق وفد بلادي أهمية كبرى على المشاركة النشطة للمجتمع المدني، لا سيما من البلدان النامية، في الدورة الاستثنائية وكذلك في العملية التحضيرية لها. ولقد أدى المجتمع المدني دورا أساسيا في تشجيع حقوق ورفاهة الطفل، فأعضاؤه يعلمون تماما الاحتياجات المحددة للأطفال في المنطقة التي يمثلونها.

أخيرا، أود الإعراب عن التزام جمهورية كوريا الراسخ بالإسهام في نجاح الدورة الاستثنائية.

السيد فرناندو (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): إنه ليشرفني عظيم الشرف أن أدلي ببيان أمام الجمعية العامة باسم سري لانكا تحت رئاستكم، سيدي، عن هذا الموضوع الهام.

تعلمنا ثقافتنا في سري لانكا، وأثق بأن الحالة مماثلة في مناطق أخرى من العالم، أن نولي وحدة الأسرة الاحترام والتقديس، وأن نعتبر الطفل نعمة. وقد جرى هذا منذ أقدم العصور. وبمرور الزمن تسبب الخراب الذي حل بالمجتمعات وبالعلاقات الإنسانية في تقويض قيم الأسرة وتحطيم الأسر. ويجري إقصاء المؤسسات الدينية عن الحياة اليومية للأطفال – تلك المؤسسات الدينية التي كان لها دورها في تشكيل الشخصية والسمات عبر آلاف من السنين. هناك تدهور في كل العلاقات والظروف التي يجب أن تحيط بالطفل وتعمل على حمايته في سنوات تكوينه.

من المهم أن نفعل ما يمكن أن يدعى ”مسعى ثقافيا شاملا“ لإحياء رفاه الأسر في المجتمعات لكي تعمل كوحدات حماية لأطفالها.

كان الغرض الرئيسي لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ اعتماد إعلانه بشأن الطفل. وسعى الإعلان إلى التعبير عن الاعتقاد الأساسي بأنه يجب إتاحة مستقبل أفضل لكل طفل. وخطة العمل، التي اعتمدت أيضا في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، سعت إلى أن تحول النداء العالمي ذاك، إلى لغة الالتزام العالمي، وأن تعمل مرشدا للكيانات الحكومية وغير الحكومية والوطنية والدولية في تطوير برامج خاصة بها تلبية لاحتياجاتها الخاصة.

وتقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ يعبر عن وجهة النظر التي تقول بأن من الطبيعي تماما أن تكون حقوق الطفل ورفاهه نقطة انطلاق الاستراتيجيات الإنمائية الدولية التي تهتم بالتنمية البشرية العادلة. فالأطفال هم الذين يشكل تطورهم الشخصي وإسهامهم الاجتماعي مستقبل العالم، ومن خلال الأطفال يمكن كسر حلقات الفقر والاستبعاد والتمييز الموجودة فيما بين الأجيال. وكان هذا هو الرأي الذي غرس مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وألهم مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

واعتماد اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ وعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ واتخاذ قرار الجمعية العامة ٩٣/٥٤ عام ١٩٩٩، القاضي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١، كل هذا يذكرنا بأن جميع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل يجب أن تقيم برامجها وخططها بغية تنفيذ الغرض الرئيسي من اتفاقية حقوق الطفل، وهو حماية الطفل ورفاهه.

وأود أن أحيط الجمعية علما بأن سري لانكا أنشأت سلطة وطنية لحماية الطفل تحت الإشراف المباشر لرئيس جمهورية سري لانكا. وصاغت سري لانكا ميثاقا للطفل. واعتمدت في سري لانكا خطة وطنية للعمل من أجل الطفل. والسلطة الوطنية لحماية الطفل وميثاق الطفل والخطة الوطنية للعمل من أجل الطفل تتيح معا منظورا شاملا نسعى نحن في سري لانكا في إطاره إلى توفير الأمان والرفاه لأطفالنا. ويجري تناول جوانب معينة من رعاية الطفل بوصفها جزءا من هذه الرؤية الوطنية، فهناك تعليم إجباري للأطفال بين سن الخامسة والرابعة عشرة، وبرامج وطنية توفر التغذية والتحصين، وإصلاح قوانين الإعالة، وبرنامج أنشئ منذ فترة طويلة لتقديم الرعاية الصحية المجانية الشاملة.

ومن المخالفات الوحشية بصفة خاصة، بطبيعة الحال، لبراءة الأطفال في سري لانكا قيام جماعة إرهابية في سري لانكا بتجنيد الأطفال عنوة في الخدمة العسكرية. وهذه مسألة أدلت بشأنها سلطات سري لانكا العليا ببيانات في هذه الجمعية في أكثر من مناسبة.

وفي مؤتمر قمة الألفية هذا العام، صدقت سري لانكا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

وتعمل سري لانكا حاليا، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على إعداد تقرير عن التقدم المحرز بشأن حقوق الطفل أثناء العقد الماضي. ومن المتوقع أن يكتمل التقرير بانتهاء هذا العام.

وتثني سري لانكا على النهج العام المبني على المشاريع الذي تتخذه اليونيسيف في معالجتها للقضايا المتعلقة بالطفل. وإذا كانت للاتفاقيات فوائدها بلا شك، فإن اليونيسيف بينت كيف يمكننا أن نتجاوزها إلى مشاريع ميدانية تسعى إلى تهيئة البيئات الاجتماعية والدينية والثقافية وغيرها من البيئات التي لا غنى عنها لصيانة ورفاه الأسر وأطفالها.

ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عالجت في جنوب آسيا موضوعات تخفيف حدة الفقر ومحنة الطفل وتعليم الطفل. ويختلف التقدم في هذه المجالات من بلد إلى آخر. ومع ذلك، أود للجمعية أن تعلم أن بلدان جنوب آسيا، سواء فرادى أو في ظل الرابطة، تسعى لمعالجة هذه المسائل الأساسية المتعلقة بالطفل. وقد انتهى إعداد مشروعي نصين لاتفاقيتين: الاتفاقية الإقليمية لمكافحة جريمة الاتجار بالنساء والأطفال للبغاء، واتفاقية الترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا. وعند دخول هاتين الاتفاقيتين حيز النفاذ ستعودان بالفائدة على الملايين في المنطقة.

ولهذا فإننا، في ضوء ظروف الأطفال في سري لانكا، ندعو الدورة الاستثنائية المكرسة للطفل إلى إيلاء انتباه خاص إلى مسائل تخفيف حدة الفقر وإمكانية الحصول على التعليم الكافي وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية والمحافظة العامة على الأسرة. وتتطلع سري لانكا إلى المشاركة الفعالة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشترك في مناقشة هذه المسألة الهامة التي تحظى بأولوية بالنسبة لبلادي وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن المؤكد أن هذه المداولة ستساعد في التحضير الدقيق للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

إن الأطفال هم أملنا ومصدر الإلهام لنا. وبما أننا نكن لهم كل حب ورعاية باعتبار أنهم سيحملون الشعلة التي ستضيء الطريق إلى المستقبل، فإنهم جديرون بالحصول على أفضل حماية وفرص يمكننا إتاحتها لهم حتى يشبوا في مناخ من الثقة يجعلهم أعضاء قادرين ومسؤولين في مجتمعاتنا ومواطنين مستنيرين على ظهر كوكبنا الأرضي. ولكن مما يؤسف له أنهم كثيرا ما يصبحون مجرد بيادق تقف عاجزة على خط النار، في لعبة حياة أو موت، تحركها قوى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا ضمير لها على رقعة شطرنج عالم متفجر.

وشهدت السنوات القليلة الماضية أوجه تقدم كبير نحو النهوض بحقوق الطفل وحمايتها. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ وعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. وتتيح هذه الاتفاقية مع بروتوكوليها الاختياريين وكذلك الإعلان وخطة العمل المعتمدين في مؤتمر القمة

العالمي من أجل الطفل أشمل إطار حتى اليوم للنهوض بحقوق الطفل ورفاهه. وترى نيبال أن اعتماد منظمة العمل الدولية للاتفاقية المتعلقة بالحظر والعمل الفوري من أجل القضاء على أسوأ صور تشغيل الأطفال خطوة جديرة بالترحيب. ونأمل في أن توفر هذه الاتفاقية حماية فعالة للأطفال من التعرض لأسوأ أشكال العمل.

ولئن كانت قد تحققت بداية طيبة في هذا الخصوص، فإن التقدم المحرز في تحسين أوضاع الطفل ما زال غير متكافئ. ففي حين أن البلدان المتقدمة النمو استطاعت أن تكفل تحسينات كبيرة الأثر في أوضاع أطفالها، فإن البلدان النامية لا تزال غارقة في مستنقع الفقر والمشاكل المتنوعة الأخرى التي تعوق جهودها الرامية إلى تحقيق نفس الهدف، وأصبح لدى معظم البلدان النامية برامج وأطر قانونية محددة للأطفال في مجال التنمية، واستطاعت بعض هذه البلدان التي حققت معدلات محترمة ومستدامة للنمو الاقتصادي أن تحقق نتائج أفضل من البلدان بطيئة النمو أو التي ليس لديها أي نمو اقتصادي. ويتعين على العالم النامي بشكل عام أن يفعل المزيد للحاق بركب التقدم.

ولا تزال أوضاع الأطفال في البقاع الأفقر من العالم محفوفة بالمخاطر. وأصبح الأطفال، بوصفهم من الفئات العزل والأكثر تعرضا للخطر، الضحايا الرئيسيين للفقر وألوان الظلم والعنف. وبما أن البلدان الفقيرة ضعيفة التجهيز والإعداد اللازمين للتصدي للانقضاض الاقتصادي الليبرالي المتزايد فقد ألقي بها – بمعوقاتها الذاتية الضخمة – في ساحة اقتصادية معولمة لتدرأ الخطر عن نفسها. وفقدت هذه البلدان ركائزها الاقتصادية التقليدية التي كانت قد أتاحتها لها أنظمة الاقتصادات المغلقة واستبدال المنتجات المحلية بالواردات، دون أن تحصل على فوائد تذكر عن الأسواق العالمية الآخذة في الاتساع. ونتيجة لذلك، تعرض أطفال هذه البلدان مع بقية مواطنيهم إلى معاناة ضخمة من الآثار السلبية للعولمة النخبوية.

وأصبح الأطفال أهدافا سهلة وضحايا للعنف والتشريد والاعتداء الجنسي والاتجار والاستغلال الاقتصادي. وأدت الكوارث الطبيعية والتشريد والحروب والصراعات إلى زيادة أوضاعهم سوءا. ويعاني الأطفال من أخطار تفوق الوصف في الصراعات المسلحة وما يترتب عليها من نتائج. إن قلوبنا لتدمي عندما نرى الأطفال يصبحون ضحايا أبرياء، وما هو أسوأ من ذلك عندما يتحولون إلى مقترفي أعمال عنف في حالات الصراع. والبلدان التي تؤوي أعدادا كبيرة من اللاجئين تعرف مدى الآلام التي تسببها حالة الأطفال اللاجئين.

إن المشهد المثير للشجن لطفل يرتدي الزي العسكري ويحمل بندقيته يعطي صورة من أبشع الصور التي تصيب ضميرنا في الصميم. ويجري التضحية بالعديد من الأطفال على مذبح الجشع أو الصلف أو التحيز، الذي كثيرا ما يكمن في اختلاف المنشأ الثقافي أو العرقي. ويحمل الناجون طيلة حياتهم عجزا بدنيا لا يمكن إصلاحه وصدمة نفسية يتركها الصراع بعد انتهائه. وتعاني البنات بشكل خاص من الخزي وآثار الاعتداء والعنف التي تمنعهن طوال حياتهن من الازدهار ليصبحن كائنات متوازنة عاطفيا وقادرة على الاهتمام بالآخرين.

ويمثل اعتماد البرنامج المتعلق بالأطفال المتأثرين بالحرب في المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب والصراعات المسلحة الذي عقد قبل شهرين في مدينة وينيبيغ مصدر إلهام لوفد بلادي. ونحن نشكر حكومة كندا على استضافتها لذلك الاجتماع. ويسعدني أن أنوه بأن مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بهذه القضية قد انعقد في كاتماندو في شهر أيار/مايو من هذا العام. ويستحق الممثل الخاص

للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والصراع المسلح خالص تقديرنا على جهوده المستمر لمعالجة هذه المسألة. ولكن يظل هناك سؤال يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها أن نجعل العناصر الفاعلة من غير الدول تمتثل لشتى المعايير والقواعد التي طورناها في هذا الصدد.

إن أمامنا تحد جسيم يواجهنا فرادى وعلى الصعيد العالمي. ويلزم عمل الكثير قبل أن يكون بمقدور كل طفل أو طفلة الحصول على الغذاء، والالتحاق بالمدارس، والحصول على الرعاية الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب.

ومن بين العناصر الهامة التي لها تأثير كبير على حقوق الطفل ورفاهه المستوى التعليمي والصحي للأبوين بالإضافة إلى حجم الأسرة ووضعها الاقتصادي ومكان إقامتها. فالوالدان المتعلمان لديهما الميل إلى إرسال أولادهما إلى المدارس والسعي إلى تأمين الخدمات الصحية اللازمة لهم. والوضع في المدن يكون أفضل بشكل عام من الوضع في المناطق الريفية، نظرا لأن دخول سكان المدن تميل إلى الارتفاع وتكون أسرهم أصغر حجما ولديهم فرص أفضل للوصول إلى مرافق التعليم والصحة. والأطفال في المناطق الريفية المنكوبة بالفقر وفي الأحياء العشوائية الفقيرة في المدن يكونون عادة أسوأ حالا. وتتجه الأسر الفقيرة إلى زيادة حجمها نظرا لأن كل طفل إضافي يعني الحصول على مصدر دخل إضافي في وضع تكون فيه الحياة مجرد عملية للبقاء على قيد الحياة من يوم إلى اليوم التالي. ومن شأن وجود برنامج لتقديم وجبة غذائية مجانية في المدارس، كمصدر حافز للطفل وكدخل تكميلي للأسرة، أن يضمن حضورا أفضل للتلاميذ لو أمكن تنفيذ ذلك البرنامج واستدامته. وتساعد مرافق الخدمات الصحية المتنقلة في جعل الناس يحجمون عن الوقوع في براثن العرافين والمعتقدات الخرافية. ومما يفزع وفد بلادي أنه من المحتمل أن يموت الملايين من الأطفال، خصوصا في أفريقيا، في السنوات القليلة المقبلة بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن البديهي أن زيادة الاستثمارات في أي بلد في قطاعي التعليم والخدمات الصحية وغير ذلك من قطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل عام، خصوصا في المناطق الفقيرة، شرط أساسي ضروري مسبق لحماية حقوق الطفل وتعزيز رفاهه. ولكنها لن تنجح ما لم يدعم البرامج الإنمائية الخاصة بالأطفال نمو اقتصادي متصل وتنمية مستدامة، وبالمثل، فإن اتخاذ تدابير قانونية صارمة لمكافحة إساءة معاملة الأطفال والعنف ضد الأطفال أمر ضروري لتحقيق هذه الأهداف.

وباختصار، فإن حماية حقوق الأطفال وتحقيق رفاههم تنطويان على مجموعة كاملة ومتنوعة من القضايا الأساسية للغاية المتصلة ببناء الدولة وتنميتها، ولا تكفي التدابير الانتقائية وحدها لتحقيق ذلك فإن النجاح يتطلب حكومة نظيفة وقابلة للمساءلة تضع سياسات سليمة وتستخدم الموارد الشحيحة بحصافة، ويتطلب أيضا سيادة القانون وإطارا قانونيا ومؤسسيا منصفا، ويتطلب نموا مستداما مصحوبا بالعدالة، وتنمية مستدامة مع حماية بيئية، ويتطلب تسخير القدرات الخلاقة وروح المبادرة لدى الأفراد والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ومما لا يقل عن كل ذلك أهمية، يتطلب أيضا بيئة خارجية مؤاتية إلى جانب شركاء إنمائيين رحماء على استعداد لمساعدة شركائهم الأقل ثراء في مسعاهم إلى تحقيق الأهداف ذاتها. والإعلان بشأن الألفية يحدد على نحو صائب ما علينا أن نفعله لنتوصل إلى عالم أكثر سلما ورخاء وعدلا، الأمر الذي يحسن أيضا خدمة قضية الطفل.

ونيبال تؤمن بقوة بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأطفال. ويقوم

مجتمعنا على الأسس الصلبة لمؤسسة الأسرة. والأسرة هي مهد حب الأطفال ورعايتهم وأمانهم، فهي تعلمنا فضائل التسامح والتكافل وتعزز قيم التضامن والقيام بالواجب على الوجه الأكمل. وفي الأسرة والمجتمع يولى الأطفال الأولوية فيما يتعلق بالفرص والأمان والرفاهة.

ونيبال ملتزمة بوصفها أحد الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، تمام الالتزام بمواصلة العمل على النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها، ودستور مملكة نيبال يحظر استغلال الأطفال ويحمي حقوقهم ومستحقاتهم. وقد أنشئ بالفعل الإطار القانوني والمؤسسي الضروري الشامل لمعظم أحكام الاتفاقية. وتم، كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية الوطنية، اعتماد خطة عمل لنماء الطفل تهدف إلى كفالة حقوق ونماء الأطفال بمن فيهم الأطفال المعوقون وأطفال الشوارع المعوقون والأطفال العاملون والأطفال في أوضاع صعبة.

وقد أنشأنا مؤخرا لجنة وطنية ومستقلة لحقوق الإنسان ووزارة منفصلة لشؤون المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي، كما أنشأنا أيضا محاكم منفصلة للأحداث في المحاكم المحلية، وهي أدنى مستوى في نظامنا القضائي.

ومع ذلك، فرغم أننا نبذل قصارى جهدنا، فإن هناك معوقات لقدرة بلد فقير مثل نيبال على تغيير المجتمع فجأة وبالتالي تغيير وضع الأطفال الذين يشكلون نصف عدد السكان تقريبا، فإن الافتقار المؤلم للموارد وسط الفقر يقيد أيدينا.

لذلك فإن جهودنا وقدرتنا وحدها غير كافية وفي حين أننا نسعى بقوة إلى تنظيم شؤوننا الداخلية، فإننا نحتاج أيضا إلى كثير من تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين من المجتمع الدولي للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي: ويتمثل هذا الدعم، ضمن أمور أخرى، في المزيد من المعونة والتيسيرات التجارية والتحقيق من وطأة الدين.

ونحن نرى أن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يمثل فرصة هامة لتقييم المجتمع الدولي للتقدم المحرز حتى الآن وللتمعن في أخطائنا التي حالت دون تحقيقنا الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ١٩٩٠، ولإعادة تكريس أنفسنا لخدمة قضية الأطفال بمزيد من القوة والالتزام. وذلك هو النهج الذي تتبعه نيبال فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للدورة الاستثنائية في العام القادم.

ولا بد من مواجهة الأمور: ليست هناك حلول سهلة للمشاكل التي نواجهها نحن وأطفالنا، وبخاصة في بلداننا الفقيرة، والتدخل الانتقائي من خلال البرامج المراعية للأطفال قد يكون مفيدا بعض الشيء في حد ذاته ولكنه ليس ببالغ الفائدة. ويجب أن نتوصل إلى نهج خلاقة ونظرات جديدة مع احتلال الأطفال لمكان الصدارة في كل ما تقوم به من أعمال. وعلينا أن نعمل معا وأن نتعاون لتحقيق تنمية من النوع الذي ينهض بكل أوجه الحياة في البلدان النامية. وبغية تحقيق النجاح ينبغي أن تكون لنا الإرادة السياسية اللازمة وأن نحسن تحديد أولوياتنا.

السيد فانتسيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في ١٩٩٠ اجتمع رؤساء بلدان العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لوضع خطة عمل لحماية حقوق الطفل وكفالة استمتاع الأطفال بطفولة سعيدة ومستقبل كريم. وبعد عشر سنوات أكد رؤساؤنا من جديد في إعلان الألفية، مسؤولياتهم تجاه أطفال العالم الذين يملكون المستقبل. والحدث الهام التالي الذي نعلق عليه آمالا عريضة هو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١ بشأن الطفل.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحدد موقف بيلاروس من القضايا الأكثر أهمية المتصلة بالأعمال التحضيرية وانعقاد الدورة الاستثنائية، ولأعرب عن أملنا في أن تمثل مناقشة

اليوم مساهمة إيجابية في العملية التحضيرية العامة للدورة الاستثنائية.

ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ كان أول حدث فعال فيما يتعلق بالنهوض بقضايا الأطفال. وحدد الإعلان وبرنامج العمل المعتمدان في مؤتمر القمة المبادئ التي اهتدينا بها وألهمتنا على مر السنوات الـ ٢٠ الماضية فيما قمنا به من أعمال لتحسين حالة الأطفال. ومن بين إنجازات المجتمع الدولي التصديق العام تقريبا على اتفاقية حقوق الطفل. ويمكن لجمهورية بيلاروس أن تقول باعتزاز إنها كانت من بين أول البلدان التي وقعت وصدقت على الاتفاقية.

ومما أكد قوة وأهمية الاتفاقية من جديد قيام الجمعية في أيار/مايو ٢٠٠٠ باعتماد البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية اللذين يرقيان تماما إلى مستوى التحديات التي تواجه جيل اليوم من الأطفال والشباب.

وتلاحظ جمهورية بيلاروس بارتياح التقدم المحرز في العملية التحضيرية لدورة عام ٢٠٠١ الاستثنائية وفي اتخاذ التدابير المحددة المختلفة الهامة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويعكس ذلك الفهم العام لأهمية إحياء روح قمة المؤتمر العالمي، التي تعني التسليم بالتزامات الدول الوطنية والدولية والالتزام المشترك بتنفيذ هذه الالتزامات.

أود أن أشير إلى قليل لا غير من العدد الرائع من الأحداث التي تمت أو التي من المخطط أن تتم في بيلاروس كجزء من العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية. وتتضمن تلك الأنشطة تقريرا وطنيا معنونا ”وضع الأطفال في جمهورية بيلاروس في عام ٢٠٠٠“، والأعمال التحضيرية لندوة دولية معنونة ”حقوق الإنسان والتعليم: المشاكل والاحتمالات“، ومنتدى وطنيا للأطفال معنونا ”التعليم من أجل حقوق الإنسان“، ومؤتمر مائدة مستديرة معنونة ”مشاكل إعداد مبادرات للأطفال والمشاركة في الحركة العالمية من أجل الأطفال“. وهناك العديد من الأحداث الأخرى التي يمكن الإشارة إليها.

وتشاطر بيلاروس الرأي القائل بضرورة أن تتضمن أهداف الدورة الاستثنائية تحديد أهداف مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠ بالاستناد إلى الأهداف المحددة في اتفاقية حقوق الطفل مع مراعاة متطلبات عالم اليوم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية التي يجب أن تصبح برنامج عمل للأطفال من نوع ما فيما تتطلع إلى المستقبل. ونتفق على أن من الضروري أن تكون هذه الوثيقة مبتكرة وقصيرة وواضحة، ومع ذلك، فمن المهم أن يتسع نطاقها بحيث تشمل مشاكل الأطفال في كل المناطق في العالم دون استثناء.

ومن المهم أن نعي جيدا أن العمل الذي نضطلع به من أجل الأطفال يقوم على ثلاثة أمور هي: بداية حسنة في الحياة، وتوفير كل احتياجاتهم من حيث التعليم الملائم، وكفالة مناخ من النوع الذي يمكن أن يطور بالكامل الإمكانات المتأصلة للشباب. ونحن على قناعة بضرورة أن تشمل الوثيقة الختامية قضايا من قبيل القضاء على الفقر، ونتائج الصراعات المسلحة، وتعرض الأطفال لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإتاحة إمكانية حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية، والآثار الضارة للكوارث الإنسانية على الأطفال بما في ذلك الحوادث الصناعية.

لم يبق إلا أقل من عام على انعقاد الدورة الاستثنائية. وسيعتمد نجاحها في نهاية الأمر إلى حد كبير على مدى الفعالية التي نستخدم بها الوقت المتبقي. وينبغي أن يكون من بين نتائجها اعتماد خطة عمل عالمية جديدة من أجل الطفل يمكن أن تصبح صكا فعالا لتحقيق حقوق الطفل والدفاع عنها في العقد القادم.

السيد الخال (قطر) (تكلم بالعربية): إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث باسم دولة قطر في البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون ”عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل“ لما لهذا البند من أهمية كبرى على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٠، والذي حضره القادة والممثلون رفيعو المستوى من أكثر من ١٥٠ دولة، كان مؤتمرا تاريخيا يمكن أن يكون إيذانا بجعل القضايا المتعلقة بالطفل تتصدر اهتمام ضمير البشرية جمعاء. واتفق مؤتمر القمة على عدد من الأهداف العالمية الطموحة لفترة التسعينات، ووضعت خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر لمصلحة الأطفال في صلب مساعي التنمية التي يبذلها المجتمع الدولي، ونصت من بين أشياء أخرى، على ضرورة بلوغ الأهداف المحددة بحلول عام ٢٠٠٠.

وفي الدورة الرابعة والخمسين قررت الجمعية العامة في قرارها رقم ٥٤/٩٣ عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لاستعراض إنجازات تنفيذ الإعلان العالمي وبرنامج العمل ونتائجهما، والتحقق من حماية الطفل ونموه على أعلى مستوى ممكن، كما تم دعوة رؤساء الدول والحكومات إلى المشاركة في هذه الدورة، التي سوف تعقد في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١، وأن تجدد الدورة الاستثنائية التزاماتها وتنظر فيما سيترتب عليها من عمل في العقد التالي.

وفي هذا المجال يقدر وفد بلادي تقديرا بالغا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للدور المهم الذي اضطلعت به في النهوض برفاه أطفال العالم، والدعم المقدم منها لأعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل التزامها وتفانيها لرفاه الأطفال، والمساعدة القيمة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في إعداد وتنفيذ خطط عملها الوطنية.

إن ملايين الأطفال يضافون كل عام إلى عدد السكان في العالم، ومع الأسف أن معظم هؤلاء المواليد الجدد يولدون لأسر فقيرة، ولذا فإن حالة الغالبية العظمى من الأطفال هي الآن أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى، ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم مجددا بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وأن يتخذ المبادرات الضرورية لتحسين حياة مئات الملايين من الأطفال الذين يترعرعون في حالة من الفقر المدقع. فالضمير يرفض أن يعيش الأطفال في حالة من البؤس والعذاب في عالم يزخر بالموارد والإمكانيات. ويجب على الأمم المتحدة أن توجه نداء واضحا بأن الوضع الحالي غير مقبول ولا يمكن السماح له بالاستمرار، وإننا مدينون بذلك لأطفالنا وللأجيال المقبلة.

إن من بين التحديات الكبرى التي تواجه المجموعة الدولية اليوم إزالة الفوارق الكبيرة في ظروف ونوعية المعيشة المتوفرة للأطفال من مختلف مناطق العالم، وإنه من المسلم به عموما أن البلدان النامية لم تتمكن من تخصيص موارد كافية لتحقيق الأهداف والأغراض التي حددها مؤتمر القمة الماضي، وذلك لأسباب خارجة عن إرادتها وبسبب افتقارها أساسا إلى الموارد اللازمة، وعبء الديون الضخمة والمتزايدة باستمرار وخدمة الديون اللذين لهما تأثير ضار على الأهداف التي حددها مؤتمر القمة. وبدون تخفيف عبء الدين، فإن الاحتمال ضئيل بأن يتم تنفيذ السياسات الوطنية تنفيذا تاما أو أن يتم تحقيق أهداف القمة في أي وقت قريب.

إن حماية الأطفال المتضررين من نتيجة الصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم لهو هدف سام لبذل الجهود

الدولية الساعية إلى وقف الضرر على الأطفال ومنع تجنيدهم واستغلالهم في هذه الصراعات.

ولا يفوتني هنا أن أؤكد على ضرورة حماية الطفل بشكل عام والطفل العربي بشكل خاص، فحكومتي تطالب بمنح الطفل العربي حقه في الحياة والسلامة البدنية والتنمية والتعليم في مناطق الاحتلال الأجنبي في أرضنا العربية المحتلة، كما تطالب دولة قطر بوقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف ضد المدنيين من الأطفال في فلسطين التي تحصد أرواحهم البريئة يوميا برصاص جنود الاحتلال دون أي شعور أو التزام أخلاقي متجاهلة حق الطفل الفلسطيني في العيش في كرامة وأمن وسلام مثله مثل بقية أطفال العالم.

فمشهد الاغتيال الفظيع للطفل محمد الدرة، بالرصاص الحي من قِبل القوات الإسرائيلية، يرتسم في مخيلتي وأنا أخاطبكم في هذا الوقت بالذات.

إن دولة قطر تولي لجنة حقوق الطفل اهتماما خاصا، لما لهذه اللجنة من أهمية في المضي قدما في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

ومن هذا المنطلق تؤيد دولة قطر زيادة عدد أعضاء اللجنة من عشرة خبراء، لكي يصبح عدد أعضائها ثمانية عشر خبيرا، واضعين نصب أعيننا عبء العمل الإضافي الذي سوف يلقى على كاهل اللجنة، عندما يبدأ نفاذ البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

ومن منطلق هذا الاهتمام أيضا، تقدمت دولة قطر بترشيح الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني لعضوية لجنة حقوق الطفل في الانتخابات القادمة التي ستجري في الاجتماع الثامن للدول الأطراف لاتفاقية حقوق الطفل في نيويورك بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ لما لها من كفاءة ومؤهلات في مجال حماية ورفاه الطفل سيمكنها من إعطاء زخم قوي ومنظور أوسع في أعمال اللجنة المعنية.

إيمانا من حكومتي بأهمية نيل الأطفال لحقوقهم المشروعة، فقد قامت بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وصادقت عليها بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وهي حريصة جدا على تنفيذ الأهداف المتوخاة من هذه الاتفاقية، وهي تقوم باتخاذ الإجراءات التي تكفل حقوق الأطفال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية والنشاطات الثقافية من دون أي نوع من أنواع التمييز، كما لا توجد أية تشريعات في دولة قطر تبيح التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو أي سبب آخر يمنع الأطفال من نيل حقوقهم. إن المبدأ المنصوص عليه في المادة الثالثة للاتفاقية، وهو أن تمنح مصالح الطفل الأولوية في الاعتبار من قِبل الدول، قد انعكس في النظام الأساسي للحكم والذي هو بمثابة الدستور في دولة قطر، حيث نصت المادة السابعة منه على أن ''الأسرة هي أساس المجتمع، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتقويم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها''. كما نص النظام الأساسي أيضا على أن ''ترعى الدولة الناشئة وتصونها من أسباب الفساد وتحميها من الاستغلال وتقيها شر الإهمال البدني والروحي''.

وتسعى دولة قطر جاهدة إلى سن التشريعات واستحداث النظم، وإيجاد الأجهزة ذات الاختصاصات المباشرة لرعاية حقوق الطفل، وقد تمثل ذلك في إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، لأجل إرساء المجتمع السليم الذي ينادي به الدستور ويحقق الهدف الذي سعى إليه المبدأ الوارد في المادة أعلاه.

وفي مجال التربية والتعليم، فقد كفل الدستور القطري مجانية التعليم لجميع المراحل الدراسية، وتحرص وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي على أن توجد بكل مدرسة في جميع المراحل التعليمية مكتبات مدرسية تضم

آلاف الكتب والمجلات الحديثة منها والقديمة، ومن ناحية أخرى فإن الصحافة المدرسية وسيلة يتم من خلالها منح الفرصة كاملة أمام الأطفال من الطلاب لنشر آرائهم ومطالعاتهم ومواهبهم عبر المجلات والنشرات المدرسية. وتنظم الوزارة كذلك المناظرات الثقافية والإعلامية بين الطلاب، كما تم مؤخرا قيام الوزارة بتنظيم انتخابات حرة مباشرة بين الطلاب في المدارس على مختلف المستويات بهدف تشجيعهم وتعويدهم على الممارسة الديمقراطية وحق الترشيح والانتخاب والتعبير عن آرائهم بحرية تامة عبر مجالس منتخبة من قِبل الطلبة أنفسهم.

وفي مجال الصحة، فإن رعاية الأطفال والحفاظ على صحتهم تتصدر اهتمام وزارة الصحة العامة بالدولة، والتي تسعى إلى إيجاد جيل سليم معافى حيث توفر الدولة الحماية الكاملة للأطفال مجانا من الأخطار الصحية التي تهدد حاضرهم ومستقبلهم خاصة الأخطار الناجمة عن الإصابة بالأمراض المعدية القاتلة.

وفي هذا الصدد، وحتى إن كان من الراسخ أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة تقع على الحكومات الوطنية، فمن المهم أن نشدد على دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في تعبئة الموارد والدعم للجهود الوطنية للدول الفقيرة والمحرومة. ولذا نأمل في أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للمجتمع الدولي فرصة لتجديد التزاماته تجاه الأطفال، باعتماد خطة عالمية جديدة عملية المنحى، والتي تعتبر من أحد الأهداف المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة وهو إنقاذ الأجيال المقبلة، وهذا يعني مستقبل أطفالنا، وإن دولة قطر ستساهم مع الدول الأخرى في ضمان نتيجة ناجحة لهذه الدورة، وتحقيق أهداف جديدة في المجالات ذات الأولوية من أجل الطفل.

السيد أغوزي – دوران (فنزويلا) (تكلم بالأسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”حالة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل“ الوارد في الوثيقة A/55/429. ونود أيضا أن نشكر اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية على تقريرها الوارد في الوثيقة A/55/43، الجزء الأول والجزء الثاني.

وبالنسبة لحكومتنا يشكل موضوع الأطفال إحدى الأولويات. ويتركز جزء كبير من السياسات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والتغذية على الصبيان والبنات في بلادنا. وقد وضعنا في فنزويلا دستورا جديدا يخصص أحد أول أبوابه لحقوق الإنسان وتوفير الضمانات للأفراد. ويكرس الدستور أيضا المساواة بين الجنسين ويؤيد مبدأ المساواة وعدم التمييز. وفي فنزويلا تعامل الفتيات والفتيان على قدم المساواة.

وفضلا عن ذلك فإننا نحرز تقدما كبيرا وحاسما في عملية تكيف التشريعات مع المبادئ المحددة في اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر على وجه الخصوص اعتماد القانون الأساسي لحماية الأطفال والبالغين الذي دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. فقد منحناه وضع القانون الأساسي لأنه يتضمن معايير برنامجية وموضوعية وإجرائية ومبادئ وأحكام ينبغي أن تقابلها قوانين أخرى في هذا الشأن. وفضلا عن ذلك، فإن لهذا القانون أولوية على القوانين الأخرى كما أنه يتضمن أحكاما تلغي المعايير الواردة في القوانين الأساسية الأخرى في البلاد.

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ترى أن هذا القانون من بين التشريعات الأكثر تقدما في مجال حقوق الإنسان في القارة الأمريكية. ويسلم القانون بضرورة ضمان الاحترام الكامل لحقوق الأطفال وبأنهم ليسوا تحت وصاية الدولة.

وبهذا نعني أنهم قادرون على المطالبة والعمل والاقتراح. وبالتالي، نسلم بأن الطفل شخص يتطور وأن له الحقوق والمسؤوليات المتأصلة في كل البشر. وبالإضافة إلى الاعتراف بحقوقه وتحديدها، يقترح القانون سبلا فعالة لكفالتها.

وبدخول هذا القانون حيز النفاذ، بدأنا إنشاء المؤسسات التي ستتولى بموجب هذا النص إقرار الحقوق الفردية والجماعية للأطفال والبالغين في فترويلا دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو السن أو اللغة أو الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد أو الثقافة أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الوضع الاقتصادي أو الظروف الاجتماعية أو الإثنية أو القومية أو المعوقات أو الأمراض أو حالات الولادة أو أية حالات أخرى للطفل أو البالغ أو آبائهم أو ممثلي الأسرة أو أفرادها المسؤولين. وبهذا القانون تنفذ فترويلا التزاماتها الدولية وتكييف تشريعاتها المحلية مع المبادئ والمعايير المحددة في اتفاقية حقوق الطفل لكي تتيح لهم الحماية الاجتماعية والقانونية على السواء.

وينص القانون الآنف الذكر على إنشاء مجلس وطني لحقوق الأطفال والمراهقين بوصفه كيانا عاما تداولي واستشاري ورصيدي له وضعه القانوني مع استقلاله في تنفيذ مهامه وتحمله مسؤولية كفالة احترام حقوق الأطفال والمراهقين وهو السلطة النهائية في نظام الحماية.

وهذه العملية شأنها شأن أية عملية أخرى لها مراحل. وقد استكملنا المرحلة الأولى التي قد تكون أسهل المراحل. ونحن في سبيلنا إلى بدء المرحلة الجديدة مع إنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية ومحلية تتولى كفالة ممارسة الحقوق وإضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ والمعايير المحددة في القانون الجيد والإبلاغ عنها ونشرها والنهوض بها. والهدف هو أن يعرف الأفراد هذه الحقوق وواجبات ومسؤوليات الدولة والأسرة والمجتمع. وقد التزمت حكومة فترويلا بأن تظل ثابتة في تنفيذ هذا التشريع لأنه ينشئ، كمبدأ أساسي، المسؤولية المشتركة للدولة الفترويلية والمجتمع فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين.

وفترويلا أيدت مرارا وتكرارا مبادرات ومشروعات لصالح الأطفال إقليمية ودولية. ومشاركتنا في هذا المجال ليست سوى تعبير عن التزامنا. لذلك فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار A/55/L.34 الذي ستعرضه بعد وقت قصير السفيرة باتريشيا دورانت، ومن على هذه المنصة نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لجامايكا والأعضاء الآخرين في اللجنة التحضيرية لما بذلوه من جهود متفانية ودؤوبة لكفالة نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي توليها فترويلا أولوية عالية. وستتعاون فترويلا بشدة لكفالة تحقيق النتائج التي نأمل فيها كلنا. ونحن نعرب عن تقديرنا أيضا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومديرتها التنفيذية السيدة كارول بيلامي على الجهود الدؤوبة التي تبذل لصالح الأطفال الفقراء.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): مما يجعل وفدي يشعر بالمزيد من القوة والإلهام تلك الخطوات الواسعة التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال حقوق الأطفال. ومن بين نجاحات هذه الحقبة أننا تمكنا من توضيح حقوق الإنسان للطفل.

واتفاقية حقوق الطفل صك هام أيدته بلادي، فيجي، تأييدا تاما؛ ونحن نؤيد المسؤوليات المنصوص عليها في هذا الصك رغم المعوقات من حيث الموارد وغيرها من المعوقات.

والإرادة السياسية لتحقيق تغيرات إيجابية في المواقف تشهد عليها الإنجازات التي أحرزتها حتى هذا التاريخ لجنة التنسيق المعنية بالطفل، وهذه الهيئة المشكّلة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الشاملة للقطاعات والمشتركة بين

الإدارات عرضت تقرير فيجي الأولي على لجنة حقوق الطفل، كما أنها تواصل رصد تطبيق الاتفاقية رغم عدم وجود ميزانية رسمية أو أمانة دائمة.

وحكومتي تقدر أيما تقدير عقد دورة استثنائية بشأن الأطفال، ونأمل أن تؤدي النتائج التي ستتوصل إليها إلى زيادة الوعي بمحنة الأطفال في السياق العالمي وإيجاد حلول لتحقيق رفاهة الجيلين الحالي والمقبل على حد سواء.

وهناك بروتوكولان إضافيان للاتفاقية بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال والصور الإباحية للأطفال. ورغم أن هذه القضايا لا تشكل إلى حد كبير مشاكل ملحة في فيجي، فإنها مهمة أيضا فيما يتعلق بالتزامنا المتواصل بحقوق الإنسان.

وينبغي أن تكون النتائج التي ستتوصل إليها الدورة الاستثنائية عملية المنحى ومبتكرة. وينبغي أن تهدف إلى إدراج حقوق الإنسان للطفل بين كل حقوق الإنسان الأساسية. وبغية تحقيق ذلك، من الأهمية الحاسمة أن تحدد عملية ناجعة لمشاركة الأطفال في الاجتماع التحضيري وفي الدورة الاستثنائية ذاتها، ومن خلال هذه العملية نأمل أيضا في التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وواضح أنه لا بد من تحديد الطرائق التي ستكفل الحد الأمثل من مشاركة الأطفال. وينبغي أن تتشكل الطرائق من مبادئ توجيهية وإجراءات لمشاركة الأطراف غير الدول بصفة المراقب.

وفيجي متفائلة من حيث إمكانية التوصل إلى عملية ودية تأخذ في الاعتبار حساسيات الدول الأعضاء، والأمر الأهم بكثير، تتيح للأطفال الفرصة للكلام مباشرة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وعلى وجه الخصوص، إننا إذ نسعى إلى إحلال السلم العالمي وإذ نتداول بشأن ثقافة للسلام في هذه الجمعية، فإن الدورة الاستثنائية تتيح فرصة مثالية لبناء هذا المبدأ في ثقافة حقوق الإنسان التي تشكل فيها حقوق الطفل أحد الأبعاد المبتكرة.

وفيجي على استعداد للمساهمة في إعداد وعقد الدورة الاستثنائية بنجاح، ونحن نحث كل الدول الأعضاء على اعتماد مشروع القرار A/55/L.34 بتوافق الآراء.

السيد أحمد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، التي ستعقد هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر من العام القادم. ونقدر عميق التقدير جهود الأمم المتحدة في وضع رفاه الأطفال وحمايتهم وحقوقهم في صلب اهتماماتها منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، بإصدار أول إعلان يرسي معايير حقوق الطفل في عام ١٩٥٩. ويؤكد هذا الإعلان حق الطفل في الحماية الخاصة والحصول على الفرص والانتفاع بالمرافق من أجل نمائه الطبيعي السليم.

والآن، تكرس الالتزامات العالمية تجاه الطفل في اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدت في عام ١٩٨٩، وبالتالي ضمنت مسؤولية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في العالم أجمع عن دعم الطفل وحمايته. وتبذل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جهودا ضخمة لكل تكفل للأطفال حياة آمنة ومنتجة يتمتعون فيها بالصحة، في حين أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومختلف الممثلين الخاصين يضطلعون كذلك بدورهم في حماية وتعزيز رفاه الطفل.

ومع ذلك، فإن ماليزيا تأسف إذ تلاحظ أنه منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد هنا في نيويورك في عام ١٩٩٠، لا يزال عشرات الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم ضحايا

للحرب والفقر والإيذاء والاستغلال. ونظرا لهذه الحالة الخطيرة، من المُلح أن يقّيم المجتمع الدولي التطور الذي حدث منذ ذلك الوقت، وأن يعد إجراءات المستقبل وأولوياته لحماية رفاه الأطفال، بغية تحقيق مكاسب إنمائية بشرية كبيرة خلال جيل واحد.

ويذكر الأمين العام، في جملة أمور، في تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة، أنه

''ما برح الأطفال يقعون باطراد ضحية لها سواء بوصفهم أهدافا للعنف أو مرتكبين له''.

(A/5/163، الفقرة ٢)

ويشكل الأطفال ما يقرب من نصف عدد اللاجئين في العالم الذين يبلغ عددهم ٢١ مليونا، ويقدر أن هناك ١٣ مليون طفل آخرين من المشردين داخليا. وإحصائيات اليونيسيف مروعة كذلك، إذ تشير إلى أن مليوني طفل قتلوا في الصراعات المسلحة في الـ ١٠ سنوات بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦، بينما جرح ٦ ملايين طفل وأصيب ١٠ ملايين بالصدمة وتعرض لليتم مليون طفل. وتضمن التقرير توصيات عديدة يجب تناولها. ولا سيما تلك التوصيات التي يمكن أن تردع استغلال الأطفال في الصراعات المسلحة، والتوصيات التي تشجع على إقامة ثقافة للوقاية.

وتشعر ماليزيا بالقلق العميق إزاء محنة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح وتعتقد أنه يجب مراعاة احتياجاتهم الخاصة، ولا سيما إعادة تأهيلهم بدنيا ونفسيا وإعادة إدماجهم اجتماعيا. ويدعو وفد بلادي جميع الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها لكي تمنع إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وتعطي الأطفال الحق الواجب لهم لكي يتمتعوا بطفولة طبيعية.

وهناك مجال آخر يشكل قلقا لوفد بلادي، وهو بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وهذا منتشر في جميع أنحاء العالم. ويشجب وفد بلادي هذه الأنشطة، التي نعتبرها في ماليزيا مخالفات جنائية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج هذه القضايا كذلك، وأن يجد لها حلولا.

والتقرير المعنون ''المسائل الناشئة بشأن الطفل في القرن الحادي والعشرين''، المتضمن في الوثيقة A/AC.256/3 ألقى الضوء على بعض التقدم المحرز في العقد الماضي الذي حسّن حالة الأطفال في العالم. وحيث أن رفاه المرأة مرتبط برفاه الطفل فإن التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق المرأة يعود بالفائدة على الطفل كذلك. وفي هذا الصدد، يسعد وفد بلادي أن يلاحظ أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد أحرزت تقدما كبيرا في حقوق المرأة، مما ترك بدوره أثرا إيجابيا أيضا على الأطفال.

ويرى وفد بلادي أيضا أن الفقر لا يزال عقبة رئيسية في سبيل التنمية الاجتماعية والبشرية في كثير من البلدان النامية، حيث يكون الأطفال أكثر المتضررين من الفقر. ومن المحتم أن تؤكد برامج التنمية على حقوق الطفل ورفاهه، حيث أن إنمائه سيسهم في تشكيل المستقبل. ويجب بذل الجهود اللازمة لكفالة توفير القدر اللازم من الغذاء والرعاية الصحية للأطفال تحاشيا لسوء التغذية والمرض، فضلا عن إمكانية الحصول على التعليم الأساسي.

وقد أدرجت ماليزيا تعزيز وحماية حقوق الطفل ضمن سياساتنا الوطنية، وهي سياسة الرفاه الوطني، وسياسة الأسرة ضمن سياسة السكان الوطنية، والسياسة الوطنية المعنية بالمرأة، وخطط التنمية الوطنية، والسياسة الاقتصادية الجديدة. وتؤكد سياسة الرفاه الوطني أهمية الأسرة في بناء الأمة، بينما تتضمن سياسة الأسرة برامج لبقاء الأطفال وحمايتهم وإنمائهم. أما السياسة الوطنية المعنية بالمرأة فاهتمت بقضايا الطفل: إيذاء الطفل وعمل الطفل ورعاية الطفل والتخلي عن الأطفال والأطفال المفقودين والتفضيل على أساس نوع الجنس. وتهدف خطة التنمية الخمسية في ماليزيا

إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية والنهوض بنوعية حياة الماليزيين، بما فيهم الأطفال. وتتضمن سياستنا الاقتصادية الجديدة تدابير أدرجت لتوفير الفرص والإجراءات الإيجابية لأطفال الجماعات المحرومة من خلال بناء مدارس داخلية ومشاريع قروض للكتب الدراسية والإعانة المالية وإدارة مواصلات أطفال المدارس.

ولكي نكفل مستقبلا مشرقا للأطفال، يجب أن نوفر لهم بداية جيدة في الحياة لكي يكونوا أصحاء بدنيا ومتنبهين ذهنيا وآمنين عاطفيا ومتمكنين اجتماعيا وقادرين على التعلم. ويجب كذلك أن تتاح لهم الفرصة لإكمال تعليم أساسي جيد النوعية. وستمكنهم هذه الفرص من المشاركة والإسهام في مجتمعهم. ونتطلع إلى العمل التحضيري للدورة الاستثنائية من أجل الطفل، وستشارك ماليزيا فيه بنشاط لكي تكفل نجاح الدورة.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم وفد إسرائيل حول هذا البند الهام من جدول الأعمال. إن بقاء أطفال العالم وحمايتهم وإنماءهم مسألة لها أهمية كبرى وتثير قلق الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى طيلة سنوات عديدة.

واعتماد اتفاقية حقوق الطفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ كان حجر زاوية في الحملة من أجل حقوق الطفل، فنشأت آلية أخلاقية وقانونية صالحة يجري عن طريقها تعزيز وحماية حقوق الطفل. ومنذ ذلك الوقت، صدرت قرارات وإعلانات متنوعة تعزز هذه الاتفاقية. والواقع أننا الآن، ونحن ننظر في القرار المتعلق بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، نعيد تكريس أنفسنا لكي نزيد من تطوير هذه القضية ونواصل السعي إلى تحقيق هدفنا، وهو حماية أطفال العالم.

لقد أدلت كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ببيان في الجمعية العامة في العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، وذكرت فيه إحصائيات معروفة جيدا ومثيرة للقلق الشديد تصور بخطورة محنة الأطفال في المناطق الأقل نموا في العالم. ورغم الثراء الذي لم يسبق له مثيل في عالمنا، هناك ما يقرب من ٣٢ ٠٠٠ طفل ممن لم يبلغوا الخامسة من العمر يلقون حتفهم لأسباب يمكن منعها، ويقرب إجمالي عددهم من ١٢ مليون من الموتى كل عام. وهذه أرقام يجب أن تعبئ كل دولة عضو في عصر نملك فيه قدرة لا مثيل لها على منع المرض وسوء التغذية والفقر والأمية والعنف والاستغلال.

واليوم، تجدد هذه الجمعية التزامها بالنظر في إجراءات المستقبل واتخاذها باسم الطفل في العقد القادم. وتؤيد إسرائيل بحرارة هذا الإجراء وترحب بمبادرات مختلف هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لاستعراض التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتشجيع الإجراءات اللازمة للتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعلق على مختلف التطورات التي حدثت في إسرائيل في السنوات القليلة الماضية وأثرت على حقوق الطفل:

في قرار هام أصدرته المحكمة العليا في إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ يشكل سابقة على الصعيدين الوطني والدولي، فرضت المحكمة أضرارا مدنية على أي أب أهمل الأطفال الذين يرعاهم بإبعاد نفسه تماما عنهم وإلحاق ضرر عاطفي حاد بهم. ورغم شدة الظروف، يشير هذا القرار إلى الحساسية الخاصة التي تعطى لحقوق الطفل في بلدي.

وفي حكم هام آخر صدر في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أدانت المحكمة العليا في إسرائيل بشكل مطلق اللجوء إلى توقيع العقاب البدني على الأطفال كوسيلة للنظام أو لتربية الأطفال. ويشير هذا الحكم إلى الإدراك المتزايد في إسرائيل للظواهر المروعة لإيذاء الأطفال واستخدام العنف معهم. وفضلا عن ذلك فهو يشكل إنذارا بأن هذه النماذج من سوء السلوك ليست غير أخلاقية أو بغيضة فحسب، بل غير قانونية كذلك في مجتمعنا وهو يبعث برسالة واضحة مفادها أن استعمال القوة ضد الأطفال تجريد فادح لكرامتهم الإنسانية وانتهاك لسلامتهم البدنية وصحتهم العقلية.

ويشكل هذا الحكم معلما في حملة إسرائيل الطويلة الأمد لمكافحة العنف العائلي بصفة عامة وإيذاء الأطفال على وجه الخصوص. ويتبع هذا الحكم حكما سابقا للمحكمة العليا يحظر على المدرسين وغيرهم من القائمين بالرعاية توقيع عقوبات بدنية. وبعد انضمام إسرائيل إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، فإن اعتماد القانون الأساسي الإسرائيلي: الكرامة والحرية الإنسانيتان، كفل لحقوق الطفل الاستناد إلى حماية دستورية. وهناك زيادة كبيرة ومطردة في عدد القرارات القضائية العائلية التي تستند إلى الأساس المنطقي لاتفاقية حقوق الطفل، فتجسد وتردد وجهات نظر الأطفال وحقهم في الكرامة الإنسانية. وفي تعزيز حقوقهم وفرض عقوبات أقسى على معاملة الأطفال معاملة غير قانونية. وفي هذا الصدد، يجب أن نذكر أنه حتى قبل إصدار المحكمة حكمها مؤخرا، فرض قانون العقوبات لدينا مسؤولية جنائية على الوالدين اللذين يعتديان على أطفالهما.

وفضلا عن هذه التغييرات المحددة، يجري الآن إصلاح شامل في إسرائيل في مجال حقوق الطفل. ففي عام ١٩٩٧ عينت لجنة خاصة لاستعراض التشريع الموجود في هذا المجال في ضوء اتفاقية حقوق الطفل لكي توصي بالتنقيحات الواجبة. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البرلمان الإسرائيلي مؤخرا قانونا بإنشاء لجان تعنى بوضع الطفل في كل بلدية ويكون ممثلو الأطفال أعضاء فيها. وعلاوة على ذلك، نعمل الآن على تنظيم حملات تعليمية في وسائط الإعلام والمدارس لزيادة الحساسية تجاه حقوق الطفل وزيادة وعي الجمهور.

إلا أنه رغم كل ذلك، هناك عقبات ضخمة تنتظرنا، سواء في إسرائيل أو في العالم بصفة عامة. فلا تزال المعايير التقليدية والاجتماعية البالية واضحة في كثير من المجتمعات، ولا تزال ممارسة ضرب الأطفال منتشرة على نطاق واسع. ونعتقد أن الطريقة التي يعامل بها أي مجتمع الأطفال وغيرهم من الجماعات الضعيفة تصور إلى حد بعيد قيم ذلك المجتمع. ولهذا، أرجو أن نسعى إلى البناء على التقدم المحرز في العقود الماضية واتخاذ خطوات تكفل اتفاق قيم المجتمع الدولي مع أهدافنا بالنيابة عن الأطفال. ويجب أن تستمر هذه الجهود دون هوادة إلى اليوم الذي يكفل فيه لكل طفل الفرصة لكي ينمو متمتعا بصحة جيدة وتغذية وتعليم كافيين، وفي بيئة من السلام والأمن.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إذ يشارف عام ٢٠٠٠ على الانتهاء، نقترب من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل. وكما ندرك كلنا، فقد صمم ووجه هذا الحدث العالمي الهام لكي يستعرض التقدم المحرز ويوصي بأفضل الممارسات للتغلب على العقبات التي تجري مواجهتها في تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي في عام ١٩٩٠. ومن محاسن الصدف أن تعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل في وقت لدى المجتمع الدولي فيه مصدر قيم للخبرة العملية النابعة من عمليات الاستعراض المتعددة للمؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات.

ويجب أن نذكّر أنفسنا أيضا أن أحد العناصر القوية في هذه العملية، مقارنة بغيرها، أن العالم – بتجاوزه المناقشة السياسية والأيديولوجية الجارية بين الشمال والجنوب – يمكنه أن يصل بالفعل إلى توافق في الآراء على صك أو رؤية تدعم جميع الإجراءات التي تتخذ في المستقبل وتشكل إطارا دوليا مفاهيميا وقانونيا لحماية الطفل في جميع أنحاء العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة الفريدة تماما لكي يعمل بنشاط وعلى نحو مطلق لكي يحقق الأهداف التي سبق تحديدها في هذا المجال.

ولكي تنجح الدورة الاستثنائية، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لتحديات عديدة لا تزال موجودة في طريق التقدم:

أولا، مرت عشر سنوات على مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠. وقد شهد المجتمع الدولي تغييرات وتطورات ضخمة في هذه الفترة. والرؤية والاستراتيجية والأهداف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي بحاجة إلى استعراض يهدف إلى هذا التحديث وفقا للإطار الحالي المتفق عليه على الصعيد الدولي بالنسبة للأولويات والمجالات التي يجب أن تكرس لها الأمم المتحدة والدول الأعضاء مواردها. وقد سبق لرئيسة اللجنة التحضيرية أن عالجت بحق هذا التحدي في الموجز الذي أعدته (A/55/43، المرفق الأول، الفقرة ٥)، وجرت الإشارة إليه مرة أخرى في مناقشة الفريق حول عملية الاستعراض والتقييم. وحماية الأطفال في وقت الحرب أو الصراع المسلح، ولا سيما الأطفال في الأراضي الخاضعة للاحتلال، يجب أن تستهدف نوعيا وتعطى أهمية في عملية الاستعراض. والفقر والإيذاء الجنسي للأطفال لهما أهمية هائلة أيضا، ويجب أن يدرجا في مداولات الدورة الاستثنائية القادمة والأهم في سياق تحديث أهداف مؤتمر القمة العالمي الامتثال والانتباه الكامل لمبادئ المساواة واللاإنتقائية في استعراض القضايا والحالات التي يكون فيها الأطفال في ضعف بالغ.

وثانيا، إن العولمة ظاهرة ذات جانبين. وقد شوهدت بجلاء أيضا بين الأطفال الآثار والتأثيرات المختلطة للعولمة. وبينما كانت العولمة قوة دافعة لتعزيز التعاون والتقارب على الصعيد العالمي، فقد ولدت في نفس الوقت آثارا استبعادية وسلبية عميقة على الأطفال.

ويجب أن تتخذ الدورة الاستثنائية تدابير تكفل الاستغلال الكامل لدينامية العولمة بحيث تبطل الآثار السلبية، مثل استغلال الأطفال جنسيا وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن مكافحة هذه الظواهر مكافحة نشطة. وفيما يتعلق بمسألة الاستغلال الجنسي يجب أن نتذكر أن ازدياد الفقر والتخلف، فضلا عن الأشكال المتنوعة للأسواق الاستهلاكية الوطنية والدولية الحرة التي لا رابط لها، بما فيها من خلال خدمات وسائط الإعلام والمعلومات المصطبغة بالعولمة، كل هذا يسهم على نحو أساسي في بقاء هذه الظاهرة البغيضة.

ويجب على المجتمع الدولي وضع الاستراتيجيات العملية لكفالة التكافؤ في توزيع مكاسب العولمة على جميع الشعوب والأفراد، وبخاصة النساء والأطفال. ويجب أن تعود منافع العولمة على الأطفال في الريف والحضر في جميع المناطق.

وثالثا، مما له أهمية كبرى في عملية استعراض نهاية العقد استحداث مؤشرات وبناء قدرات وهياكل أساسية على الصعيد الوطني بغية الاستجابة بفعالية للاحتياجات الحالية لحماية الأطفال. ومجالات الخدمات الاجتماعية والفقر وقصور الجوانب القانونية والتعليم والصحة تشكل دعائم سياسة إصلاح شاملة وسليمة على الصعيد الوطني. أما على الصعيد الدولي، فإن تهيئة بيئة دولية عادلة ومؤاتية تشكل

عاملا أساسيا في نجاح سياسات داخلية تعمل على حماية الطفل. والموارد الكافية وإلغاء عبء الديون واعتماد سياسات عادلة وسليمة من جانب مؤسسات بريتون وودز عوامل تلعب دورا رئيسيا في مساعدة الحكومات على الاستجابة للتحديات الداخلية.

ورابعا، فإن تعزيز مؤسسة الأسرة والروابط الأسرية من أكثر السبل فعالية لحماية الأطفال من التهديدات العديدة التي يواجهونها في مختلف المجتمعات. والأسرة، بوصفها المجموعة الأساسية في المجتمع، والوحدة الطبيعية لنمو ورفاه جميع أعضاءه، وبخاصة الأطفال، يجب أن تزود بالحماية والمساعدة اللازمتين بحيث تضطلع بمسؤولياتها في المجتمعات المحلية على أكمل وجه. وستنشئ الأسرة الأطفال في بيئة من السعادة والمحبة والتفاهم حيث من المؤكد أن يحول ذلك دون انفصالهم عن موئلهم الأساسي وتعرضهم للاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال. ونرى أنه يجب على الدورة الاستثنائية أن تعطي أهمية لهذه المسألة الهامة.

لقد عقد كثير من المؤتمرات والحلقات الدراسية على الصعيدين الوطني والإقليمي في جميع أنحاء العالم بشأن حماية الطفل. ويجري على الأصعدة الوطنية إعداد استعراضات نهاية العقد لكي تقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. والدورة الاستثنائية القادمة والعملية التحضيرية لها تتيحان فرصا فريدة لاستخلاص الخبرات العملية لجميع المشاركين فيها بصفة عامة، وللذين حققوا منجزات ومكاسب ضخمة في بلدانهم بوجه خاص. والخبرات التي تكتسبها الحكومات من خلال العمليات الصعبة والمعقدة مصادر قيمة يجب أن يستحدث المجتمع الدولي على أساسها أفضل الممارسات التي تعود على الأطفال بالفائدة العظمى.

وإذ أناقش المسائل الرئيسية في الدورة الاستثنائية، يجب علي أن أركز على حالة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فيشهد البشر أجمعين اليوم نضال الشعب الفلسطيني، وبخاصة الأطفال من أجل تحرير أرضهم من القوة المحتلة. ونشهد كل يوم على شاشات التلفاز صور فظائع رهيبة. إذ أن الأطفال الفلسطينيين يتلقون طلقات نارية مميتة من الجو وبنادق أوتوماتيكية ودبابات. ويبدو في أقصى الحالات أنهم لا يفعلون إلا إلقاء الحجارة على من احتلوا أراضيهم وديارهم واضطهدوهم وأذلوهم بوحشية طيلة عقود. وأطفال فلسطين لم تسلب منهم طفولتهم فحسب، بل لقد أصبحوا ضحايا بأكثر الأساليب عنفا على يد الدولة المحتلة في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة.

ولا يمكن، بل ولن نظل لا مبالين بهذه الصورة الزائفة والوحشية للعدالة. وسواء ارتقينا إلى هذا التحدي أم لا، سيكون النصر في النهاية للأطفال الفلسطينيين. ولكن، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نعيد النظر بجدية في مدى قدرتنا على قبول الثمن، الذي تشكله الأرواح والدماء والبؤس، والذي يتعين على الأطفال الفلسطينيين أن يدفعوه في سبيل النصر الذي يستحقونه.

ولما كانت الأعمال الوحشية المرتكبة ضد الأطفال في ظل الاحتلال لا تزال قضية حاسمة، فإننا على قناعة ثابتة بأن النظر في هذه القضية وضرورة حماية الأطفال تحت الاحتلال يجب أن يدرجا في جدول الأعمال الذي تعده الآن اللجنة التحضيرية لكي يجري النظر فيه في الدورة الاستثنائية القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جامايكا لتتولى عرض مشروع القرار A/55/L.34.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): بصفتي رئيسة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أود أن أشكر من خلالكم، سيدي، رئيس الجمعية العامة

على مشاركته الشخصية في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ونحن نعرف أنه مثل بلده، فنلندا، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ١٩٩٠ وأن له الفضل في زيادة الوعي السياسي فيما بين القادة العالميين بشأن أهمية احتلال القضايا المتصلة بالطفل مكان الصدارة في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز التقدم الاجتماعي. وأشكر أيضا كل الوفود التي شاركت في مناقشة هذا البند كما أشكرهم على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية.

وقبل أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.34، أود أن أطلب إلى الدول الأعضاء ملاحظة التنقيحات التالية لنص المشروع. أولا، ففي الفقرة ٧ من منطوق القرار ينبغي وضع لفظة ''الدعوة'' بعد لفظة ''تكرر'' في السطر الثاني من النص الانكليزي ليصبح النص كما يلي:

''ترحب بتعيين رؤساء الدول والحكومات لممثلين شخصيين لدى اللجنة التحضيرية وتكرر توجيه الدعوة إلى رؤساء ودول الحكومات الذين لم يعينوا ممثلين شخصيين إلى بحث ذلك''.

ثانيا، ففي الفقرة ١٤ من منطوق القرار ينبغي تعديل لقب الممثل الخاص للأمين العام ليصبح كما يلي:

''الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بأثر الصراعات المسلحة على الأطفال''.

ويتفق ذلك مع الولاية الممنوحة في القرار ٥١/٧٧.

أُبلغت أن النِصاب لم يكتمل وأنه تم بالتالي تعميم نص الفقرة الجديدة في القاعة وأنها ستعرض في وقت لاحق لدى البت في مشروع القرار.

يشرفني الآن أن أعرض مشروع القرار المعنون ''الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل'' الواردة في الوثيقة A/55/L.34 بصيغته المنقحة شفويا. فبالإضافة إلى مقدمي المشروع المحددين في مشروع القرار، انضمت إليهم البلدان التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأسبانيا، واستراليا، وإسرائيل، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وعمان، وغينيا، وفرنسا، وفنزويلا، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، وناورو، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهولندا، واليابان.

وضمن جملة أمور، يؤكد مشروع القرار من جديد الالتزامات التي التزم بها رؤساء دول وحكومات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. كما يؤكد أيضا من جديد أنه في حين تستعرض الدورة الاستثنائية المنجزات في مجال تنفيذ نتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان، فإنها ستجدد التزامها وتنظر في العمل في المستقبل من أجل الطفل في العقد المقبل.

يؤكد مشروع القرار أن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل تسهم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ويوصي بأن يكون التقييم الشامل لتنفيذ الاتفاقية في السنوات العشر عنصرا أساسيا في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

يرحب مشروع القرار أيضا بالمبادرات والأعمال التي قامت بها الحكومات والمنظمات ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لاستعراض التقدم الذي أحرز منه مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويشجع على القيام بمبادرات وطنية، وإقليمية ودولية مناسبة، بغرض الإسهام في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية وبناء شراكة من أجل الأطفال ومعهم.

ويلاحظ مشروع القرار تقارير ومقررات اللجنة التحضيرية، ويطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الدورة الاستثنائية، عن طريق اللجنة التحضيرية، استعراضا لتنفيذ نتائج الإعلان العالمي وخطة العمل، وأن يقدم توصيات من أجل القيام بالمزيد من العمل، وأن يفكر بشأن أفضل الممارسات التي تلاحظ والعقبات التي تواجه في التنفيذ، وأيضا التدابير للتغلب على تلك العقبات.

ويجدد مشروع القرار دعوة رؤساء الدول والحكومات إلى الاشتراك في الدورة الاستثنائية، ويشجع رؤساء الدول أو الحكومات الذين لم يعينوا بعد ممثلين شخصيين في اللجنة التحضيرية على النظر في القيام بذلك ويبرز الدور الهام للأطفال والشباب ويشجع الدول على تيسير وتعزيز مساهمتهم النشطة في العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية.

والجمعية العامة، بمقتضى مشروع القرار، من شأنها أن تقرر عقد دورتين موضوعيتين للجنة التحضيرية خلال ٢٠٠١، وتحدد المواعيد للدورة الاستثنائية من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويعرب مشروع القرار عن التقدير للحكومات التي قدمت مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل أقل البلدان نموا، ونحو الأنشطة التحضيرية التي تتخذها اليونيسيف باعتبارها الأمانة الموضوعية للدورة الاستثنائية، ويشجع الحكومات التي لم تساهم بعد بأن تفعل هذا.

أخيرا، يقرر مشروع القرار إدراج بند في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بعنوان ''متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل''.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر كل الوفود، والمدير التنفيذي لليونيسيف وموظفيها، وأيضا الأمانة العامة للأمم المتحدة على التعاون الهائل الذي تلقاه أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية حتى الآن خلال العملية التحضيرية. وأعرب عن شكري الخاص للسفير هانز شوماشر ممثل ألمانيا الذي قاد، بصفته نائب رئيس اللجنة التحضيرية، المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار هذا. ونحن نعتقد أن مشروع القرار، بعد أن تعتمده الجمعية العامة، سيوفر أساسا قويا لمستقبل عمل اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية.

ويأمل وفد بلدي أن يعتمد مشروع القرار هذا، بصيغته المنقحة شفويا، بتوافق الآراء، مما يؤكد مجددا التزام المجتمع الدولي بإعطاء كل طفل مستقبلا أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة العامة الثانية والستين هذا الصباح، أعطي الكلمة لمراقب الكرسي الرسولي.

الأسقف مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يرحب الكرسي الرسولي بفرصة إضافة صوته إلى من أعربوا عن نفس القلق إزاء الأطفال والصغار اليوم في

مناقشة الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

”رغم التقدم التكنولوجي، لا يزال الأطفال يعانون ويلقون حتفهم من جراء نقص التغذية الأساسية أو كضحايا العنف والصراعات المسلحة التي لا يفهمونها. وهناك آخرون منهم يقعون ضحايا الإهمال العاطفي. وهناك أناس يسممون عقول الصغار عن طريق نقل أوجه التحيز والأيديولوجيات الجوفاء إليهم. واليوم، يجري استغلال الأطفال حتى إلى درجة استخدامهم في إشباع أحط انحرافات البالغين“.

إن هذه ليست كلمات جديدة، إلا أنه مما يؤسف له أنها ما زالت صالحة كما أنها ضرورية اليوم كما كانت دائما. وهذه الكلمات وجهها البابا بولس السادس إلى هنري لابويسي، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٧٨، أي قبل ٢٢ عاما مضت.

وفي شهر نيسان/أبريل الماضي، أعربت لجنة حقوق الإنسان عن قلقها إزاء حقيقة أن وضع الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم ما زال حرجا نتيجة للفقر، ولعدم ملاءمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في اقتصاد عالمي متزايد العولمة، وللأوبئة، والكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة، والتشريد، والاستغلال، والأمية، والجوع، والتعصب، والإعاقة، وعدم كفاية الحماية القانونية.

إن هذه القضايا المتعلقة بالأطفال والتي استرعت اهتمام العالم لسنوات عديدة ما زالت محط اهتمامنا. ومما يدل على ذلك الاهتمام الاعتماد الذي تم مؤخرا للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. والكرسي الرسولي كونه من أول الموقعين على هذه الاتفاقية، يسعده أن ينوه بأنه قد وقّع أيضا على هذين البروتوكولين الهامين، اللذين يضاعفان من قوة تصميم العالم إزاء حماية الأطفال.

وفي السنوات الأخيرة، أدت الأنشطة التي يضطلع بها كل من الممثل الخاص المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة والمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية إلى مساعدة الأمم المتحدة في التركيز على احتياجات الأطفال والتحديات التي ما زالوا يواجهونها. ورحبت الأمم المتحدة أيضا بالعمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بعمل الأطفال. ولا تزال هذه الجهود، إلى جانب الاهتمام المتواصل الذي تبديه مكاتب المفوضين السامين لحقوق الإنسان ولشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف، تعمل من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية وأحكام قرارات القمة.

وما فتئت الكنيسة الكاثوليكية تسلم دوما بأن الأطفال هم أعز أفراد الأسرة البشرية، وهم في نفس الوقت أكثرهم ضعفا وحاجة إلى أكبر حماية. وكان الكرسي الرسولي مشاركا نشطا في وضع اتفاقية حقوق الطفل وفي القمة العالمية من أجل الطفل، وبوصفه مراقبا دائما، يشارك باهتمام خاص في أي مناقشة تعني الأطفال في الأمم المتحدة. ويتطلع الكرسي الرسولي إلى الأعمال التحضيرية التي ستجلبها المكاتب والوكالات التي ذكرتها للدورة الاستثنائية، وهو على ثقة من أن مشاركة هذه المكاتب والوكالات ستساعد كثيرا في تركيز المناقشات والمداولات مما سيؤدي إلى خاتمة مثمرة لتلك الدورة.

وإذ يرحب الكرسي الرسولي بانعقاد القمة العالمية من أجل الطفل، يتطلع إلى الدورة الاستثنائية القادمة باعتبارها حدثا هاما قد تتجمع فيه أسرة الأمم مرة أخرى لتعيد التزامها بأن تزيد التفهم لوسائل التصدي لكفالة رفاه أطفال العالم وحماية حياتهم وحقوقهم.

ويأمل وفدي في أن تتركز المناقشات التي ستجرى في الاجتماعات التحضيرية المقبلة بشكل خاص على كيفية

تحقيق السلام في حالات الصراعات المسلحة وأعمال العنف، وإنهاء الجوع، وحماية الأسرة، وتعزيز التعليم، ووقف التمييز، وتوفير رعاية صحية أفضل، وبناء الاستقرار وصون الأمن.

وفي نفس الوقت، يرى وفدي أيضا ضرورة التذكير بأن حقوق الطفل تعتمد على الأبوين والأسرة والمجتمع العالمي بأسره. ولا يمكن أن يتحقق تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلا عندما يشارك كل إنسان بدون استثناء في الاعتراف بكرامة الإنسان واحترامها.

ويأمل الكرسي الرسولي في أن تتركز المناقشات التي تجري في كل أرجاء منظومة الأمم المتحدة حول السبل التي تؤدي إلى المضي قدما بدلا من تشتيت الجهد حول قضايا لن تحسم أبدا. ولنجعل الدورة الاستثنائية المقبلة تمثل خطوة ملموسة صوب تحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا وفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة الثانية والستين العامة صباح اليوم.

السيدة والدفوغل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): قبل عشر سنوات مضت، زاد الاهتمام المركز على حقوق الطفل بدخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ وباعتماد إعلان وخطة عمل القمة العالمية التي عقدت هنا في نيويورك. وفي تلك المناسبة، حددت الدول المشاركة عدة مجالات ذات أولوية وبلورت أهدافا محددة لتحسين وضع الأطفال، وهي أهداف ارتئي أنها يمكن أن تتحقق بحلول عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فقد حدثت تطورات هامة خلال العقد المنصرم، كانت إيجابية أحيانا وكثيرا جدا كانت سلبية، ولها آثار كبيرة على وضع الطفل. وبينما نبقي الإعلان وخطة العمل كإطار تحليلي، فإنه ينبغي إدماج هذه الحقائق الجديدة في عملية التقييم التي نستعد لإجراءها في الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠١.

وفي هذا الصدد، تود سويسرا أن تشير إلى أربع نقاط نرى ضرورة إدخالها في تقييم العقد المنصرم.

أولا، ينبغي أن يستند تقييم وضع الطفل إلى نهج قانوني، وخصوصا إلى أحكام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وكذلك إلى الصكوك الدولية الأخرى المعنية بحماية حقوق الطفل والنهوض بها. ونظرا لأن هذا النهج القانوني يشير إلى إطار تقنيني دولي تمت الموافقة عليه، فإن من شأنه أن يسمح بإجراء تقييم مشترك أدق وأكثر منهجية للمجالات التي ما زال ينبغي إحراز تقدم فيها.

وفي هذا السياق، سيكون من الضروري أن ننظر في توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل فيما يتعلق باحترام الدول للاتفاقية ولتنفيذ أحكامها وكذلك بالنسبة للآليات الأخرى العالمية أو الإقليمية المعنية برصد الاحترام لحقوق الطفل. ونحن نفكر هنا على سبيل المثال في توصيات الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة أو المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشجع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن توقع وتصدق على هذه الصكوك بدون تحفظات إن أمكن، وخصوصا على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية.

ثانيا، تؤمن سويسرا بأن العمود الفقري للمنهجية لا يمكن أن يكون نهجا مستندا إلى تحليل لأوضاع وأسباب عدم احترام حقوق الطفل إلا إذا تم في إطار للتنمية أكثر عمومية بغية تحديد كل العوامل المؤثرة على الأطفال ونمائهم واستمتاعهم بحقوقهم. ومن بين هذه العوامل، نذكر حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والمساواة بين الرجل والمرأة والديمقراطية.

والجانب الثالث الذي نود ذكره يتعلق بتقرير الأمين العام المعنون ''المسائل الناشئة بشأن الطفل في القرن الحادي والعشرين'' المعروض على الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية. ويحدد هذا التقرير التحديات والمشكلات القادمة التي ينبغي إبلاؤها اهتمامنا الكامل ومراعاتها على وجه التحديد في تقييمنا للتقدم المحرز على مر العقد الماضي. ومن بين هذه التحديات، يود وفدي أن يؤكد على استفحال العنف ضد الطفل – سواء كان عنفا حكوميا أو مؤسسيا أو منزليا؛ وانتهاكات حقوق الطفل خلال الصراعات المسلحة؛ والمشكلة الحادة لاستغلال الأطفال، سواء كان اقتصاديا أو جنسيا أو بأي شكل آخر، والتي تؤثر على أعداد متزايدة من الأطفال، والآثار الوخيمة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

وتلتزم سويسرا، سواء في سياستها الوطنية أو الخارجية بكفالة وضع حد لكل هذه الانتهاكات والمظالم، ومن بين أمور أخرى، زادت أنشطتنا في مجال المساعدة الإنسانية الثنائية فيما يتعلق بالأطفال ضحايا الصراعات المسلحة، كما أننا ندعم بفعالية على الجبهة المتعددة الأطراف منظمات إنسانية مختلفة. ونأمل أيضا في تعزيز وزيادة جهودنا من أجل حقوق الطفل في الدورة الاستثنائية والعملية التحضيرية بالتعاون مع كل الدول والجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

أخيرا، يرتبط التطور الرابع الذي حدث بعد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بالتسليم بضرورة إتاحة الفرصة للأطفال والشباب للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بهم. والواقع أن المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل تنص على التزامنا بكفالة التشاور مع الأطفال على الصعيدين الوطني والدولي كليهما بوصفهم أفرادا وأعضاء نشيطين، في الوحدة الأسرية والمجتمع المحلي، لهم حقوق وواجبات محددة، وفي هذا الصدد، تلتزم سويسرا بتشجيع وتيسير مشاركة الأطفال في الاجتماعات المختلفة المقرر عقدها قبل وخلال الدورة الاستثنائية. ونحن نشجع الدول الأخرى على المشاركة في هذه الجهود.

ونأمل أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ٢٠٠١ الفرصة لتعبئة كل الجهات الفاعلة المعنية – الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والشباب والأطفال والقطاع الخاص. ولا يمكن أن تؤدي هذه التعبئة إلا إلى زيادة أهمية الحدث وإضفاء المزيد من الشرعية على نتائجه. وسويسرا تأمل أن تتخذ هذه النتائج شكل توصيات تكفل زيادة احترام حقوق الطفل في جميع أرجاء العالم، واعتماد استراتيجية طويلة الأمد ومجموعة من الإجراءات المحددة لضمان هذا الاحترام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وكما ذكرت ممثلة جامايكا، سيبت في مشروع القرار A/55/L.34 بصيغته المنقحة شفويا في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.